



استراتيجية تنمية بلدية جمنة

2020



استراتيجية تنمية بلدية جمنة

7	1- الإطار والأهداف
7	1.1- الإطار العام للمشروع
7	1.2- الاهداف
8	1.3- المنهجية
11	2- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية
11	1.2- النمو الديمغرافي
13	2.2- ظروف العيش
16	3.2- التجهيزات والمرافق العامة
18	4.2- الخصائص الاقتصادية للسكان
19	5.2- تشخيص المجال الاجتماعي
22	3- الاقتصاد المحلي
22	3.1- الفلاحة وتربية الماشية
24	2.3- الصناعة
25	3.3- التجارة
25	4.3- تشخيص مجال الاقتصاد المحلي
27	4- التعمير والطرق
27	1.4- شبكة الطرق الرقمة
28	2.4- التهيئة العمرانية
31	3.4- الإمداد بالماء الصالح للشرب
31	4.4- تشخيص قطاع التعمير والطرق
33	5- البيئة وجودة الحياة
33	1.5- الوسط الطبيعي
34	2.5- البيئة وجودة الحياة
35	3.5- تشخيص قطاع البيئة وجودة الحياة
37	6- مقارنة النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة
37	1.6- مقارنة النوع الاجتماعي
37	2.6- مقارنة التنمية المستدامة
39	7- الرؤية المستقبلية لتنمية جمنة
39	1.7- إشكاليات التنمية المحلية
39	2.7- المحاور الاستراتيجية
40	3.7- الرؤية

41	8- التخطيط الاستراتيجي
42	1.8- المحور1: منطقة دامجة لجميع الفئات ومثممة لطاقاتها
44	2.8- الحور 2: منطقة تستثمر في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية
46	3.8- المحور3: منطقة متأقلمة مع التحولات البيئية وحريصة على جودة حياة المواطن
47	4.8- المحور 4: منطقة تحسن الاستغلال والتصرف في مجالها الترابي
49	9- القيادة ومتابعة التنفيذ
49	1.9- مهام واعمال الهيكل التنظيمي للقيادة
51	2.9- وسائل وأدوات القيادة

قائمة الجداول

- الجدول 1: تطور عدد الأسر
- الجدول 2: تطور عدد المساكن
- الجدول 3: تغطية الأحياء بالبنية التحتية
- الجدول 4: التجهيزات الجماعية بلدية جمنة
- الجدول 5: المشاريع المبرمجة
- الجدول 6: استغلال الأراضي الفلاحية
- الجدول 7: قطاع التمور في معتمدية قبلي الجنوبية
- الجدول 8: تركيبة القطيع
- الجدول 9: احصائيات رخص البناء

قائمة الخرائط

- الخريطة 1: توزيع ونمو السكان
- الخريطة 2: توزيع ونمو المساكن
- الخريطة 3: أحياء جمنة
- الخريطة 4: التجهيزات الجماعية
- الخريطة 5: استغلال الأراضي
- الخريطة 6: الطرقات المرقمة
- الخريطة 7: الكثافة المرورية
- الخريطة 8: مثال التهيئة العمرانية لمدينة جمنة
- الخريطة 9: منطقة التوسع الشمالية
- الخريطة 10: منطقة التوسع الجنوبية
- الخريطة 11: النمو العمراني لمدينة جمنة
- الخريطة 12: التضاريس
- الخريطة 12: شبكة السيلان

قائمة الرسوم البيانية

- الرسم البياني 1: السكان حسب البلديات
- الرسم البياني 2: تطور عدد سكان البلدية
- الرسم البياني 3: نسبة النمو السنوي للسكان
- الرسم البياني 4: توزيع السكان حسب العمادات
- الرسم البياني 5: نسبة نمو السكان حسب العمادات

- الرسم البياني 6: النشاط والبطالة
- الرسم البياني 7: البطالة حسب السن والمستوى التعليمي
- الرسم البياني 8: الناشطون حسب القطاع

قائمة الصور

- الصورة 1: المنطقة الصناعية بجمنة
- الصورة 2: السوق الموسمية للتمور بجمنة
- الصورة 3: المصب الغير مراقب
- الصورة 4: تكديس مخلفات البناء

1- الإطار والأهداف

1.1- الإطار العام للمشروع

يندرج مشروع إعداد استراتيجية التنمية المحلية لبلدية جمنة في إطار مبادرة اللامركزية الفعالة والبلديات الجذابة (إدامة) التي ينفذها في تونس المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد بدعم مالي من الحكومة الهولندية.

يرتكز برنامج (إدامة) على ثلاث مكونات استراتيجية، تهدف في نهاية المطاف إلى تعزيز الجهات المركزية والمحلية المسؤولة عن قيادة وتنفيذ مسار اللامركزية واستدامته:

المحور الأول: إدامة، من أجل مسار لامركزية تشاركي وفعال

دعم وزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لتعزيز قدرتها على قيادة عملية إرساء اللامركزية، وتجميع مختلف الجهات الفاعلة حول الاستراتيجيات والإصلاحات اللازمة لتفعيله.

المحور الثاني: إدامة، من أجل بلديات فاعلة وجذابة

تقديم المساعدة الفنية للبلديات المستفيدة من البرنامج لتعزيز تميزها الاقتصادية، وتحسين جودة خدماتها ومساعدتها على فهم وتطبيق مهاراتها الجديدة، إلى جانب تقديم الدعم المادي لتنفيذ مشاريع نموذجية تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلديات.

المحور الثالث: إدامة من أجل حكم محلي شامل وتشاركي

تشجيع مشاركة المواطنين في إعداد وثائق التخطيط وإدارة المساحات، بهدف إدماج الشباب والنساء والفئات الهشة أو المقصاة في صنع القرار المحلي وتعزيز الشفافية ومساءلة الجهات الفاعلة المحلية من قبل المواطنين.

وتندرج هذه المهمة ضمن المكون الثاني وترمي إلى تمكين بلدية جمنة من خطة استراتيجية لتنمية المدينة لكونها أداة تطوير وتخطيط تمكن من:

- تحديد رؤية مستقبلية على المدى البعيد

- بلورة المحاور الاستراتيجية للتنمية المستقبلية

- صياغة مخطط يشمل المشاريع والبرامج مرتبة زمنياً بين المدى القصير وال المدى المتوسط

يرتكز إعداد استراتيجية تنمية المدينة على تشخيص متعدد القطاعات للوضع القائم في المجال الحضري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والحوكمة، ويولي عناية خاصة بالمواضيع المتعلقة بالتنوع الاجتماعي والشباب والتنمية المستدامة والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، لا سيما أزمة Covid19. يتم إجراء هذا التشخيص وفقاً لمقاربة تشاركية تدمج جميع الجهات الفاعلة المحلية (العامة والخاصة والمجتمع المدني، إلخ) من أجل ضمان التنمية المستدامة للبلدية.

إن إعداد استراتيجية تنمية بلدية جمنة هو جزء من المساعدة الفنية للبلديات المستهدفة بهدف تعزيز تميزها الاقتصادية وتحسين جودة خدماتها ودعمها في تحديد وتنفيذ مهامها. وقد تم تحديد هذا المشروع وفقاً لانتظارات بلدية جمنة.

1.2- الاهداف

يمنح دستور 2014 ومجلة الجماعات المحلية لعام 2018 السلطات المحلية دوراً حاسماً في التنمية، ويتضمن مجموعة من الأحكام التي تسمح لها بممارسة صلاحياتها. وقد دخلت هذه الأحكام حيز التنفيذ في سياق اتسم بتفاهم الاختلالات التي تعاني منها البلديات التونسية.

تتقدم الإصلاحات المتعلقة بتفعيل الباب السابع من الدستور التونسي بتأن وثبات؛ ويشكل التقسيم البلدي والأشكال المختلفة للشراكة والتعاون والتعاقد ومشاركة المواطنين والأدوات الجديدة للتخطيط المحلي المكونات الأساسية لحكم محلي جديد يقوم على مشاركة والتزام جميع المتدخلين.

على الرغم من ضعف الامكانيات والموارد، فقد رفع الدستور البلديات إلى مكانة الفعل الرئيسي في التنمية المحلية وأقر مبادئ الاستقلالية والتفويض والإدارة الحرة التي تحمل البلدية مسؤولية قيادة التنمية المحلية.

تعتبر إستراتيجية تنمية المدينة أداة توجيهية يتم إعدادها وفقاً لمنهجية استشرافية بهدف استباق مسار التنمية المحلية، توحد كل المتدخلين في المجال البلدي.

تتضمن أهداف هذه المهمة، إلى جانب إعداد استراتيجية التنمية:

- تحفيز أعضاء المجلس البلدي وضمان الدعم السياسي للمشروع منذ البداية
 - تحفيز والتزام جميع الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي بالمساهمة في إعداد الخطة الاستراتيجية
 - ضمان تبني الاستراتيجية من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية
 - تنظيم وتنشيط المتدخلين وتعزيز الشراكة من أجل التنمية
- حددت أهداف مهمة الدعم الفني لمشروع استراتيجية التنمية المحلية لبلدية جمعة، وفقاً للضوابط المرجعية، كما يلي:
- تمكين البلدية من تحديد رؤية بعيدة المدى وإطار عمل استراتيجي وخطط عمل قصيرة ومتوسطة المدى من أجل التنمية المستدامة لمجالها الترابي
 - تعزيز قدرات الإدارة والتخطيط العمراني لهذه البلدية من خلال تمكينها من تحديد احتياجاتها بشكل أفضل وتحديد توجهاتها الاستراتيجية وتحويلها إلى خطط عمل ومشاريع تنموية
 - دفع الحوار بين الفاعلين المحليين ومع المصالح الجهوية والوطنية وتمكين السلطات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية من لعب دور فعال في اتخاذ القرار
- تتجاوز النتائج المتوقعة لمهمة دعم بلدية جمعة إعداد استراتيجية التنمية لتشمل تكوين المشاركين ودعم قدراتهم الشخصية والمؤسسية. يركز التكوين على المهارات الضرورية لتخطيط وتنفيذ استراتيجيات التنمية المحلية وفقاً للقدرات التالية:

- المساهمة في التشخيص الاستراتيجي التشاركي حول التنمية المحلية
- تحديد وتخطيط برامج ومشاريع التنمية المحلية
- تحديد استراتيجيات تنفيذ برامج ومشاريع التنمية المحلية
- تصميم آليات حوكمة وقيادة استراتيجية للتنمية المحلية

1.3- المنهجية

تمكن المنهجية التشاركية المقترحة كل الفاعلين في الشأن المحلي من المشاركة الفعلية في إعداد استراتيجية تنمية المدينة بدلاً من الاكتفاء بمجرد استشارتهم في مراحل متقدمة من المشروع. يتركز هذا الاختيار على كون التخطيط الاستراتيجي يتعلق بنطاق محلي أكبر من نطاق القرب (الحي)، ويتناول البدائل الاستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد. تتطلب هذه المنهجية التزاماً مزدوجاً من الفاعلين:

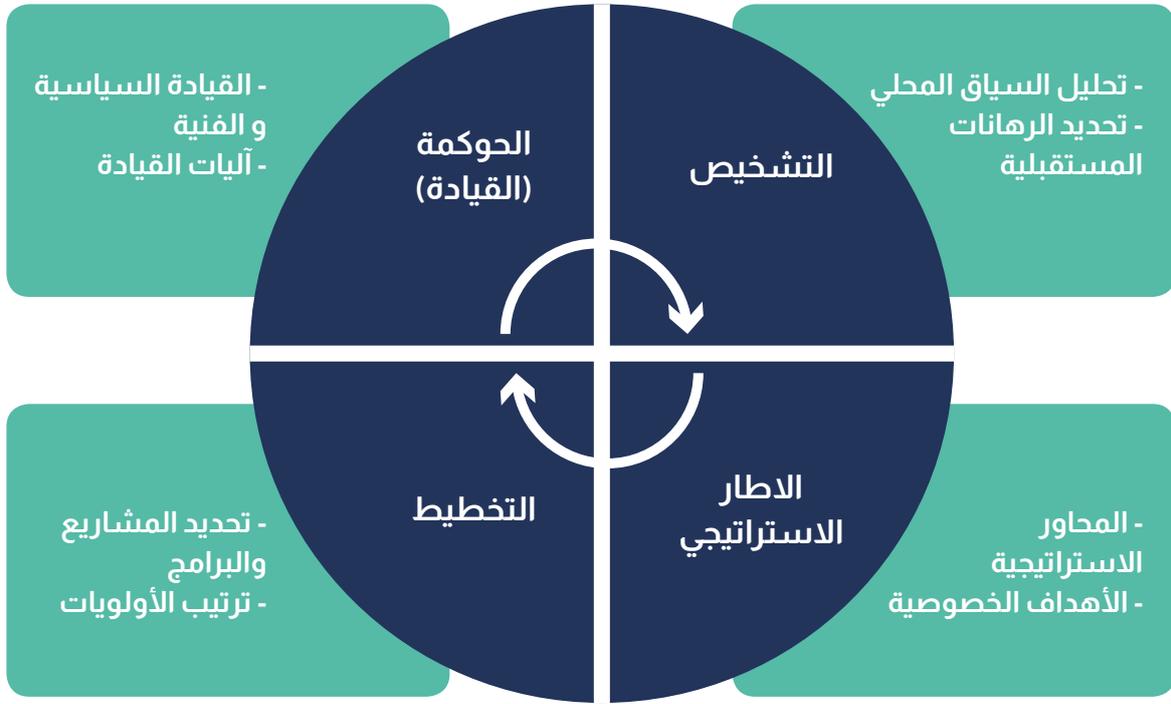
- الالتزام في مرحلة إعداد الاستراتيجية بالمشاركة في الورشات والأعمال التي تتناول إشكاليات التنمية المحلية وسبل تطويرها

- الالتزام بتبني الخطة الاستراتيجية والمساهمة في تفعيلها بالشراكة والتعاون بين كل المتدخلين

تفتح استراتيجيات التنمية المجال للتعاون والتنسيق بين المشاركين وبين المؤسسات التي يمثلونها. ولضمان جدوى المقاربة التشاركية سيتم تعيين عدد 25 إلى 30 عضواً يمثلون المصالح البلدية والجهوية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المهنية المحلية. كما سيتم تعيين مسؤول منتخب (ممثل عن المجلس البلدي) وإطار فني توكل لهما مهام متابعة وتنسيق الأعمال المتعلقة بإعداد استراتيجية التنمية.

تحتوي منهجية إعداد استراتيجية تنمية جمعة على أربعة مراحل:

- تشخيص محلي تشاركي واستراتيجي
- تحديد المحاور الاستراتيجية وتفرعها إلى أهداف محددة تستهدف النتائج المراد تحقيقها
- تحديد الإجراءات والمشاريع وتنظيمها ضمن إطار تخطيطي قصير ومتوسط المدى
- إطار حوكمة مدعم بهيكل قيادة وآليات لمتابعة وتقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية



التشخيص

يعتمد التشخيص على ثلاث أنشطة تتكامل فيما بينها:

- التحليل النوعي
- التحليل الكمي
- تحليل SWOT

يهدف التحليل النوعي إلى جمع آراء وأفكار المتدخلين ومناقشاتٍ من خلال الزيارات الميدانية والحوارات والاستبيانات. يهدف التحليل الكمي إلى جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية المتوفرة لدى الهياكل الرسمية وإعطاء صورة أولى للوضع القائم، تدعم أو توضح تصورات المشاركين. يركز التحليل الكمي على جمع البيانات والوثائق والدراسات والتقارير وتحليلها ومعالجتها لغرض صياغة تقرير حول الوضع القائم وعرضه خلال الورشة الأولى. يتكون تحليل SWOT من مصفوفة تخزنل مكان القوة والضعف والفرص والمخاطر المرتبطة بمسار التنمية المحلية. يعتمد هذا العمل على قدرة المشاركين على التحليل ومعرفتهم الميدانية بواقع التنمية بالبلدية.

نظرة إستشرافية (المستقبل)

المخاطر	الفرص المتاحة	
إستعمال نقاط القوة للحد من المخاطر	إستعمال مكان القوة للاستفادة من الفرص	مكان القوة
معرفة مكان الضعف لمجابهة المخاطر	إستغلال الفرص للحد من الضعف	مكان الضعف

↑ نظرة إستشرافية للأحداث

سيتم تدقيق التشخيص من خلال تناول المواضيع المتعلقة بجاذبية البلدية والاستدامة والنوع الاجتماعي والشباب وإدارة الأزمات وموارد البلدية، وإدراج الرهانات المتعلقة بهذه المواضيع ضمن الرهانات الرئيسية لتنمية البلدية.

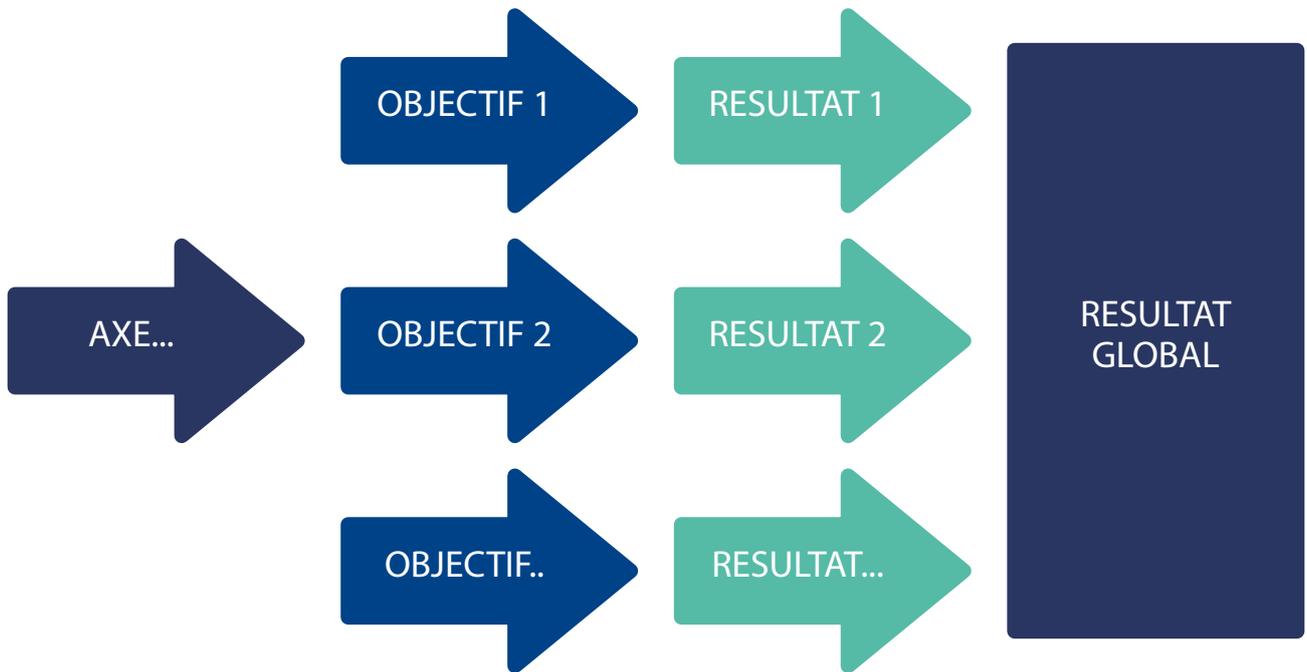
الرؤية

تم صياغة الرؤية اعتماداً على رهانات التنمية المحلية واختزالها في عدد من المحاور الرئيسية وبعتماد تقنية الاستشراف المكاني. لإكساب الرؤية الاستشرافية قابلية التطبيق، يستحسن تفريغها حسب محاور رئيسية وتوجهات تؤسس للانطلاق في وضع الإطار الاستراتيجي.

الإطار الاستراتيجي

يجمع الإطار الاستراتيجي للمشروع بين طريقة الإطار المنطقي والطريقة القائمة على النتائج. يمكّن هذا التمشي من الربط بين الأهداف والنتائج ومن تحديد المؤشرات الضرورية للمتابعة والتقييم.

LE PROCESSUS D'IDENTIFICATION DES OBJECTIFS STRAÉGIQUE



التخطيط

يشمل التخطيط تحديد المشاريع والبرامج والإجراءات وترتيبها حسب أولويات التنمية المحلية. يتضمن المخطط التنفيذي لاستراتيجية التنمية البيانات التالية:

- سنة أو فترة إنجاز المشروع
- القيمة التقديرية
- الجهات المعنية
- إطار التخطيط / التنفيذ

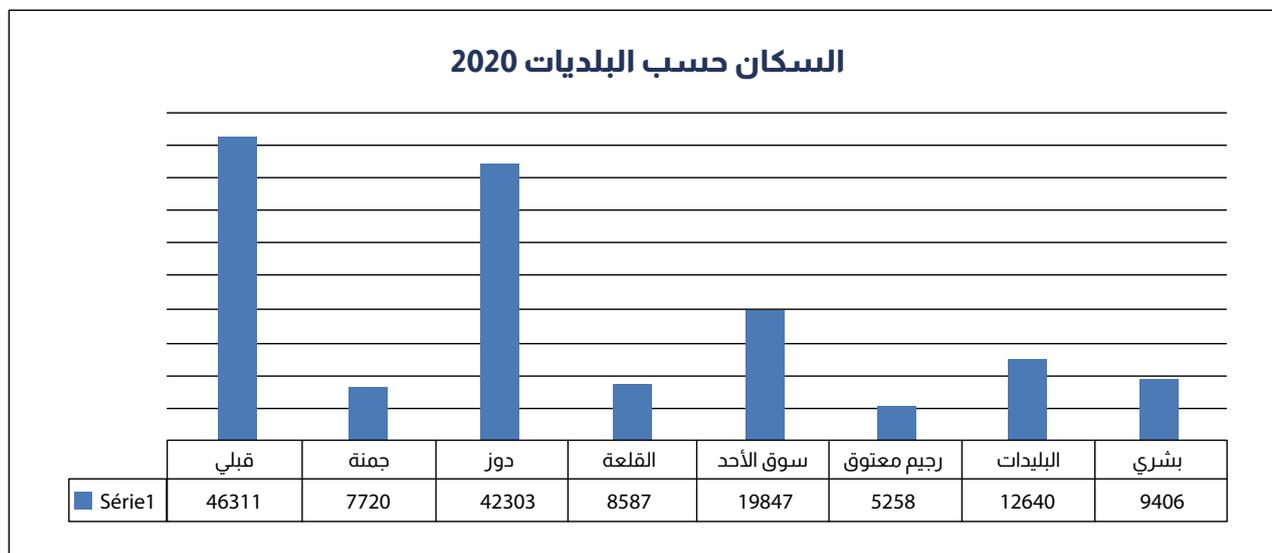
حوكمة استراتيجية التنمية المحلية

تتناول مسألة حوكمة المشروع الجوانب التنظيمية والأدوات الأساسية لقيادة وتنشيط ومتابعة تنفيذ استراتيجية تنمية البلدية.

2- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

1.2- النمو الديمغرافي

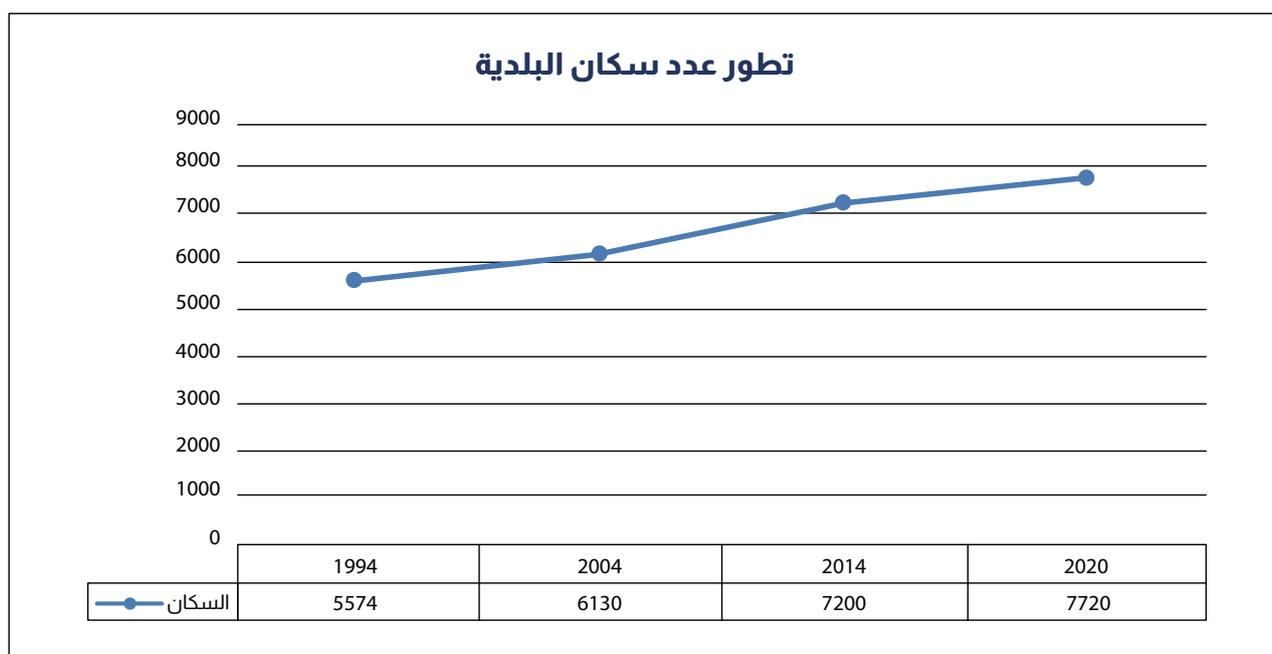
تفيد تقديرات المعهد الوطني للإحصاء أن بلدية جمعة تعد 7720 ساكن في عام 2020، تحتل بذلك المرتبة قبل الأخيرة بولاية قبلي حسب حجم السكان، وقد ارتفع عدد سكان البلدية من 5574 نسمة سنة 1994 الى 7200 سنة 2014 أي بزيادة 1626 في العشرين سنة الأخيرة.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الرسم البياني 1: السكان حسب البلديات

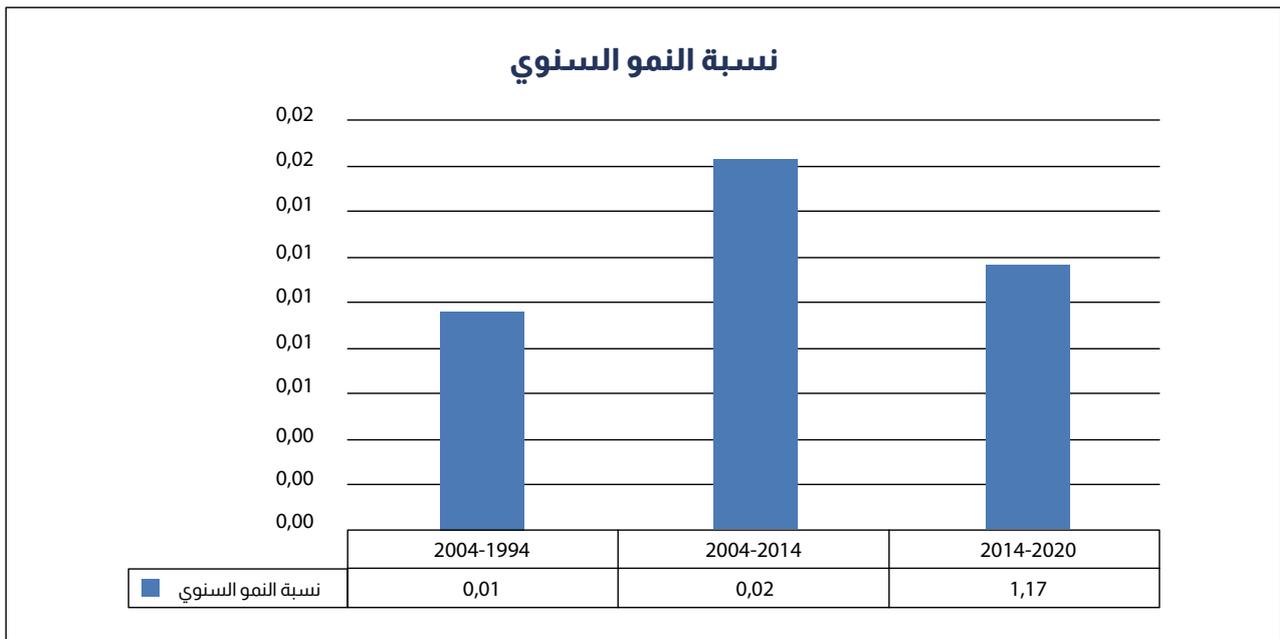
تبين الإحصائيات المتوفرة عدم استقرار نسبة نمو سكان بلدية جمعة من فترة إلى أخرى حيث لم تتجاوز هذه النسبة 1% بين 1994 و2004 قبل أن تقفز إلى 61% بين 2004 و2014 لتستقر في حدود 1.17% بين 2014 و2020. يمكن تفسير هذا النمو غير المنتظم بتغيرات نسق الهجرة من وإلى بلدية جمعة



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الرسم البياني 2: تطور عدد سكان البلدية

إن عدد السكان الحاضرين في بلدية جمنة يتجاوز بكثير عدد السكان المقيمين. حيث يتجاوز عدد العمال اصيلي الحامة وسيدي بوزيد وماجل بلعباس 1000 نسمة لا يتم احتسابهم ضمن سكان البلدية.



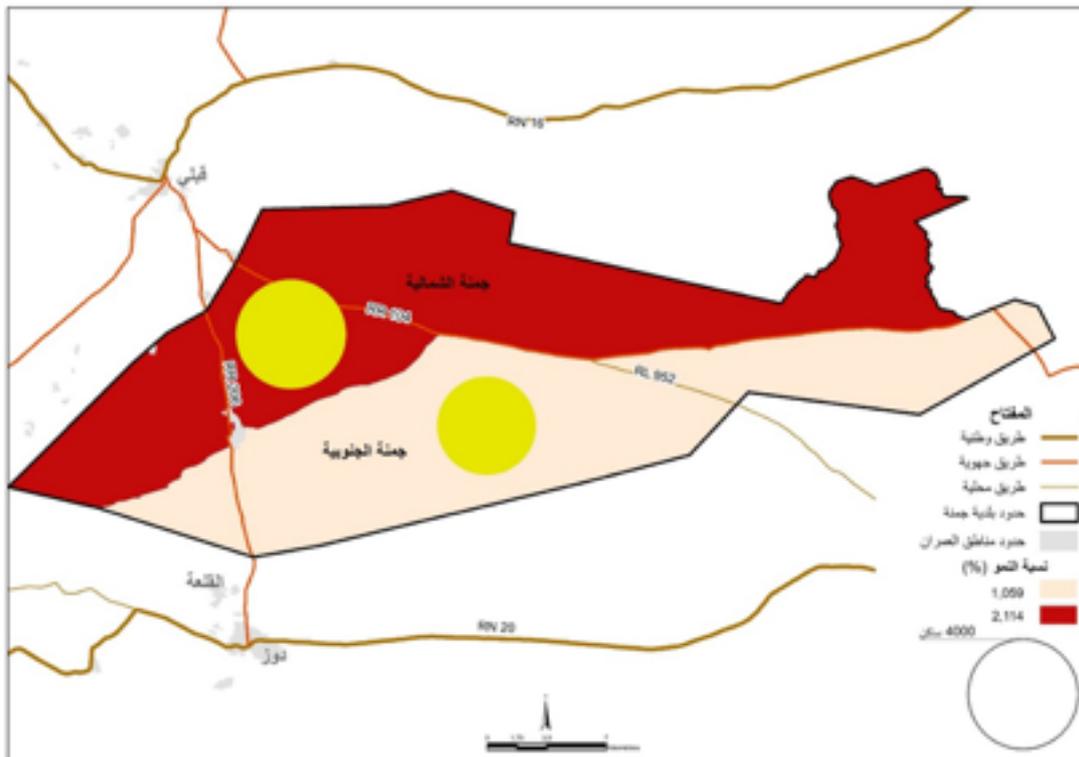
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الرسم البياني 3: نسبة النمو السنوي للسكان

تبين المؤشرات الديمغرافية أن جمنة بلدية صغيرة تنمو بنسق مرتفع نسبيا وتستقطب اليد العاملة في الفلاحة والبناء من جهات بعيدة.

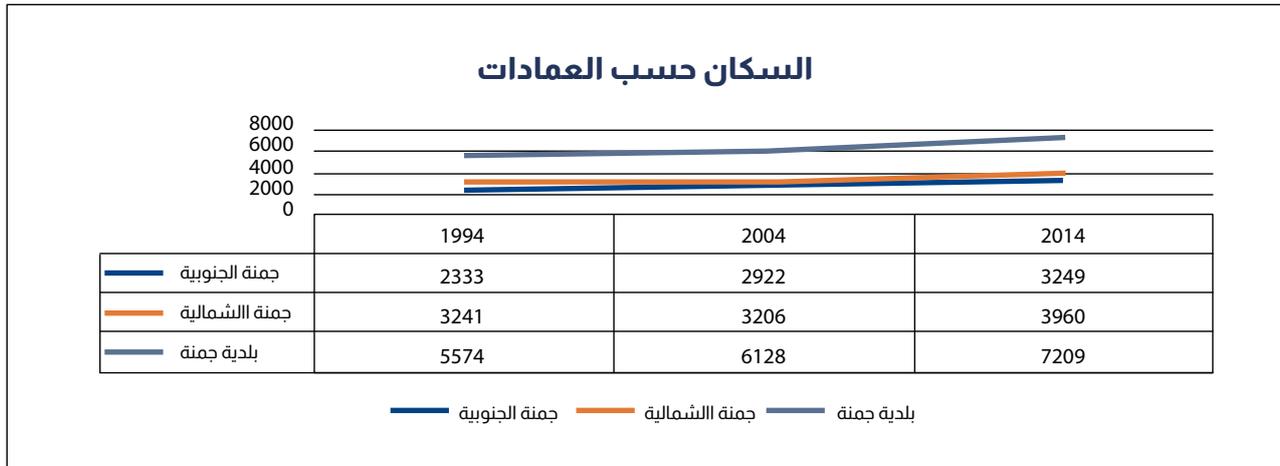
السكان حسب المناطق

يبين التوزيع الجغرافي لسكان بلدية جمنة ان 55% منهم يقيمون بعمادة جمنة الشمالية و 45% بعمادة جمنة الجنوبية.



الخريطة 1: توزيع ونمو السكان

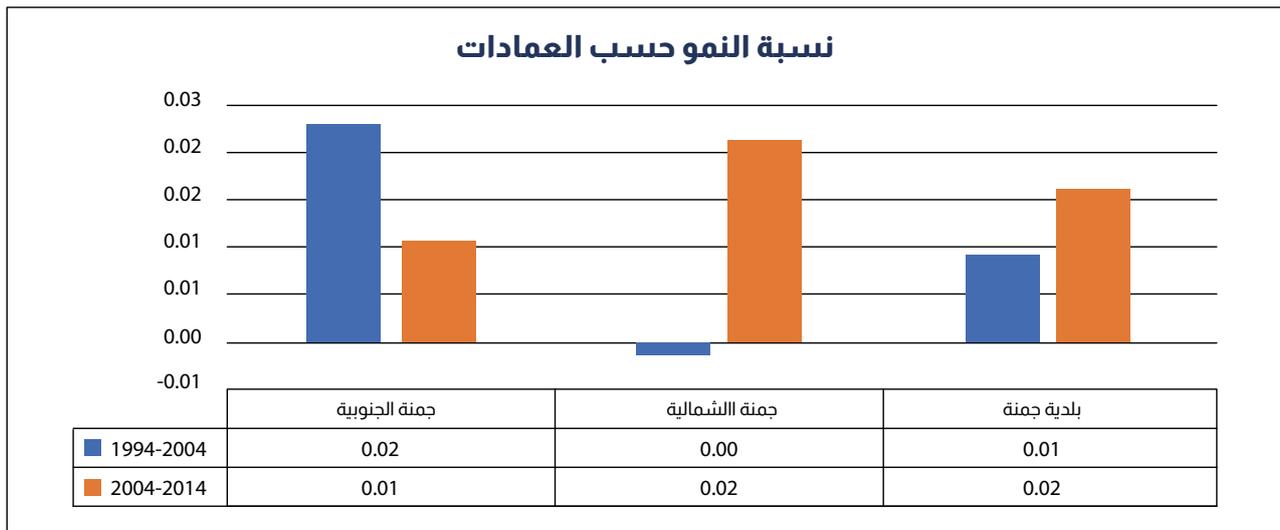
سجلت جمعة الشمالية نسبة نمو ديمغرافي عالية خلال العشرية 2004-2014 بمعدل سنوي يساوي 2.1% مقابل نسبة نمو متوسطة تساوي 1.1% في نفس الفترة بجمعة الجنوبية. يعزى الفرق في نسب النمو وتطوره حسب المناطق وحسب الإحصائية إلى تحكم البلدية بواسطة أداة التقسيم في اتجاه النمو العمراني وتوزيع السكان.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الرسم البياني 4: توزيع السكان حسب العمادات

يعتبر النسيج الاجتماعي بجمعة متجانسا ولا توجد فوارق بارزة بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية وهو ما يبرز من خلال التناوب بين المنطقتين على تحقيق نسب نمو عالية في الفترات التي تشهد فيها انجاز تقسيمات عمرانية من طرف البلدية.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الرسم البياني 5: نسبة نمو السكان حسب العمادات

2.2- ظروف العيش

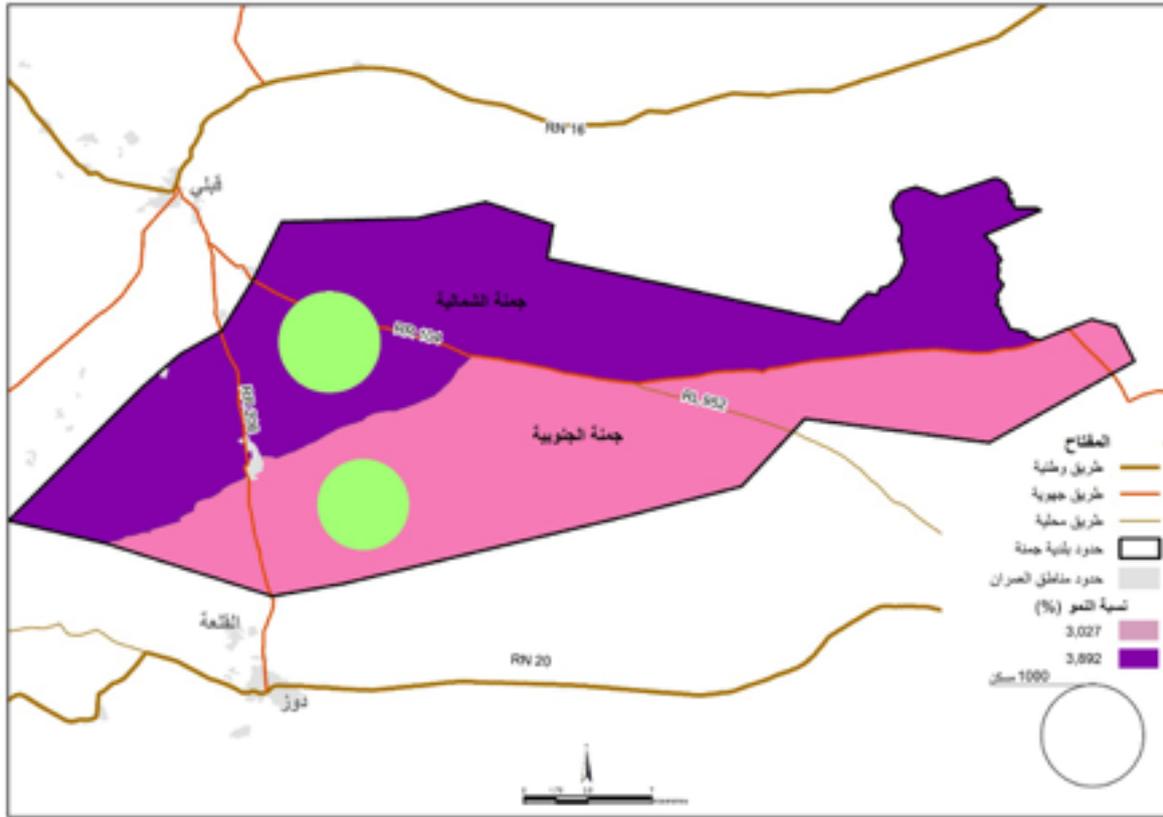
ارتفع عدد الأسر في بلدية جمعة من 1152 أسرة سنة 2004 إلى 1570 سنة 2014 مسجلا بذلك نسبة نمو مرتفع يساوي 3.15% على غرار نسق النمو الديمغرافي، سجلت منطقة جمعة الشمالية نسبة نمو سنوي للأسر أعلى من المعدل المسجل في المنطقة الجنوبية.

الجدول 1: تطور عدد الأسر

معدل حجم الأسرة سنة 2014	نسبة النمو 2014-2004	سنة 2014	سنة 2004	
4.45	2,75	725	553	جمعة الجنوبية
4.65	3,50	845	599	جمعة الشمالية
4.59	3,14	1570	1152	بلدية جمعة

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

فاقت نسبة نمو الأسر بكثير نسبة نمو السكان وحافظت على نفس الفوارق بين المنطقتين الشمالية والجنوبية. يمكن تفسير الفرق الكبير بين نمو عدد السكان ونمو الأسر بالتركيبية العمرية للسكان حيث يمثل الشباب في سن الزواج النسبة الأكبر. هذا مع الإشارة إلى أن عزوف الشباب على الزواج وتأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين قد ساهم في الحد من نسق نمو الأسر.



الخريطة 2: توزيع ونمو المساكن

يبرز توزيع السكان حسب الأسر أن حجم الأسرة في بلدية جمنة كبير نسبيا حيث يتجاوز 4.5 فردا في الأسرة الواحدة. يمكن تفسير هذه الوضعية بوجود نسبة نمو طبيعي مرتفعة نسبيا في البلدية مقارنة بنفس النسبة على المستوى الوطني.

تعتبر ظروف السكن أحد العناصر الرئيسية لجودة ظروف العيش. يركز تحليل ظروف السكن على نوعية ودمج المسكن وعدد الأفراد في المسكن الواحد وعلى الربط بشبكات البنية التحتية.

الجدول 2: تطور عدد المساكن

المساكن	1994	2004	2014	نسبة النمو 2004-2014
جمنة الجنوبية	546	659	888	3,03
جمنة الشمالية	589	673	986	3,89
بلدية جمنة	1135	1332	1874	3,47

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تعد بلدية جمنة عام 2014 ما يقرب عن 1874 مسكنا موزعة كالآتي:

- 888 مسكنا بجمنة الجنوبية

- 986 مسكنا بجمنة الشمالية

وتفوق نسبة نمو المساكن معدل نسبة نمو الأسر حيث اقتربت من سقف 3.5%. يمكن تفسير النسق المرتفع لعدد المساكن الذي يفوق حاجة الأسر بإقبال المقيمين بالخارج وأرباب الأسر إلى تخصيص الجزء الأكبر من الادخار لبناء مساكن جديدة او إضافة طوابق قد يحتاجها أبناؤهم في المستقبل.

الملاحظ أن كل مساكن جمنة هي مساكن فردية، عدد صغير منها فقط يتكون من طابقين (طابق سفلي وطابق علوي). كما أن أغلب المساكن من نوع فيلا من الحجم المتوسط والكبير مبنية على مقاسم تساوي أو تفوق مساحتها 400 متر مربع. في المقابل تمثل المساكن التقليدية القديمة نسبة صغيرة من العدد الجملي لمساكن جمنة وتتركز في الحي القديم الذي يعتبر النواة الأصلية لمدينة جمنة.

يعتبر البناء الذاتي الطريقة السائدة في الحصول على مسكن. علما وأن البلدية هي المؤهل الوحيدة حسب التوافقات المعمول بها لتقسيم وبيع الأراضي التي يسندها لها المجلس الجهوي للتصرف في الأراضي الاشتراكية. تباع المقاسم إلى السكان أصلي المنطقة دون سواهم بسعر منخفض نسبيا تحدده مصالح أملاك الدولة بالجهة. تعتبر التقسيمات العمرانية التي تعدها البلدية غير مستوفية للشروط نظرا لغياب أشغال التهيئة المسبقة للبيع والترخيص في البناء.

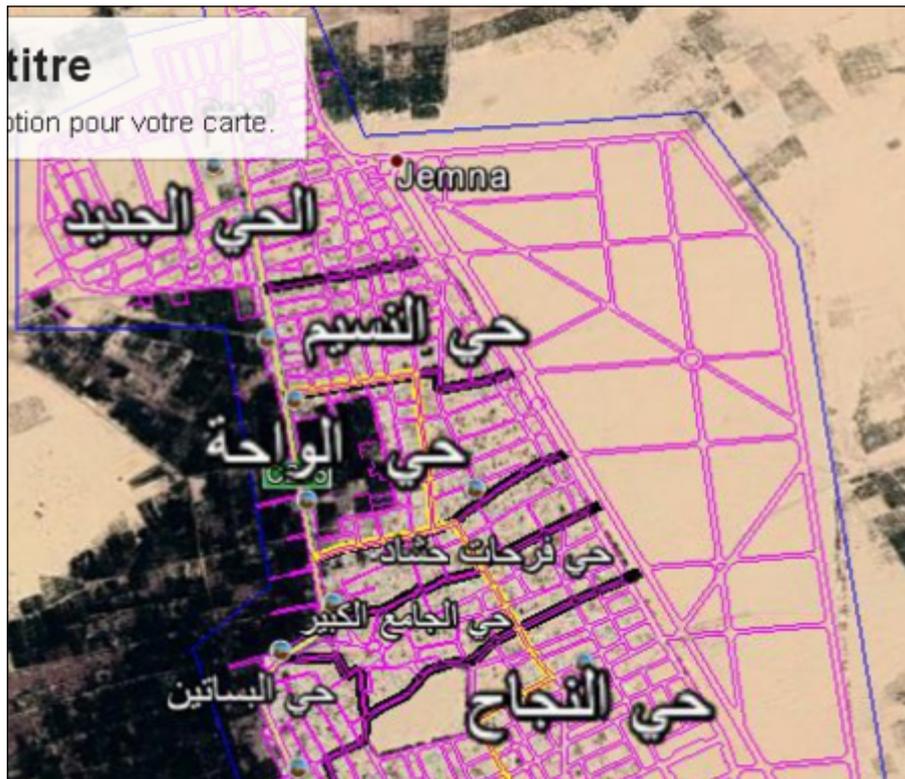
رغم غياب ظاهرة البناء الفوضوي خارج المناطق المغطاة بمثال التهيئة وندرة الحالات المخالفة للتراتب العمرانية فإن نسبة التغطية بالشبكات والتعبيد والتزوير تعتبر متواضعة وتبرز تفاوتها بين الأحياء القديمة المجهزة بكل الشبكات والأحياء الجديدة ومناطق التوسع التي تشكو عديد النقائص.

بالعدول على أشغال التهيئة بالتقسيمات البلدية، اعتمدت البلدية خيار التدارك وتحمل كلفة التهيئة لاحقا عوضا عن خيار الاستباق بإنجاز الأشغال وتحميل الكلفة على المنفعين مع الأخذ بعين الاعتبار للحالات الاجتماعية.

الجدول 3: تغطية الأحياء بالبنية التحتية

الحي	(%) التطهير	(%) التزوير	(%) التعبيد	(%) التزيف
الحي الجديد	10	85	70	20
النسيم	10	80	70	20
الواحة				
فرحات حشاد	45	100	95	30
الجامع الكبير	50	90	90	20
النجاح	60	60	55	25
البيساتين	50	90	40	20
(منطقة التوسع 1)	0	10	0	0
(منطقة التوسع 2)	0	10	0	0

المصدر: بلدية جمنة



الخريطة 3: أحياء جمنة

ومن المنتظر أن تشهد ظروف عيش السكان تحسنا ملحوظا بعد تنفيذ مشاريع البنية التحتية المبرمجة للسنوات القريبة القادمة

3.2- التجهيزات والمرافق العامة

تعتبر المرافق العامة عنصرا هاما في تحسين ظروف العيش نظرا لدورها في تسهيل النفاذ الى الخدمات العامة الأساسية للمواطنين.

يُبين جرد المرافق العامة لبلدية جمنة وتوزيعها الجغرافي أن مستوى التغطية متواضع جدا ولا يرقى في بعض القطاعات إلى مستوى تقديم الخدمات الأساسية الضرورية للمواطنين على غرار مرافق الصحة والطفولة والثقافة والمرافق الخاصة بذوي الاحتياجات الخصوصية.

الجدول 4: التجهيزات الجماعية لبلدية جمنة

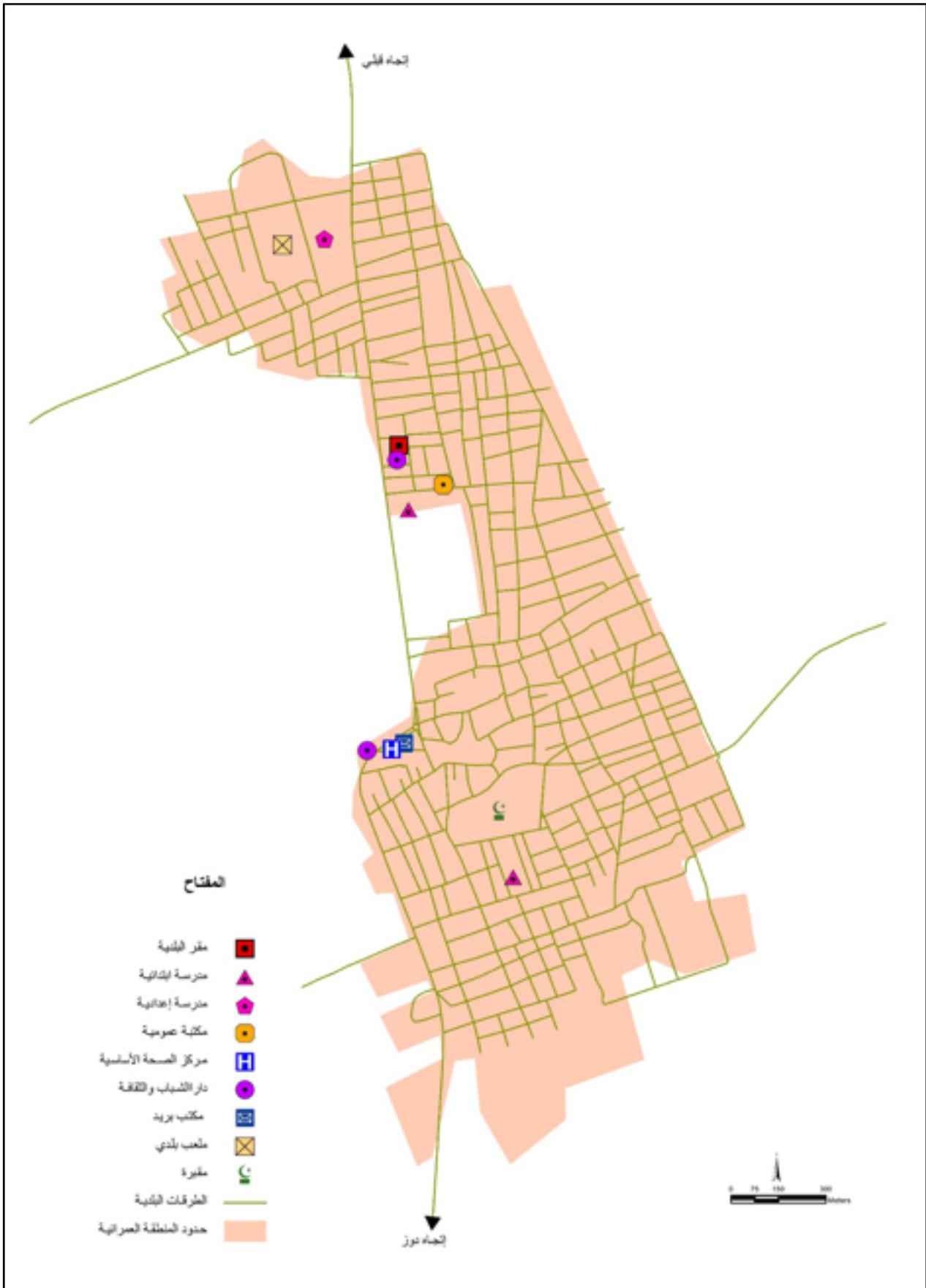
الخدمات العمومية	التجهيزات/المنظمات/التظاهرات	العدد
التعليم	مدارس	2
	معهد ثانوي	1
الصحة	مركز صحة أساسية	1
الثقافة	مكتبة	1
	مهرجانات	4
	جمعيات ثقافية	4
	دار شباب	1
الشباب والرياضة	ملعب بلدي	1
	ملعب حي عشب اصطناعي	1
	مركب طفولة	
الطفولة	روضة أطفال خاصة	4
	كتاب	4
	مكتب بريد	1

المصدر: بلدية جمنة

الى جانب النقص في التجهيزات، يوجد نقص كبير في التأطير وفي تنشيط الحياة الثقافية والرياضية حيث تكتفي المؤسسات والمنظمات المحلية ببرمجة تظاهرات سنوية محلية.

كما يبين التوزيع الجغرافي للمرافق العامة نوعا من التشتت بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية يتسبب في عناء التنقل بينهما للحصول على الخدمات و يعيق بروز منطقة مركزية تجمع المرافق المهيكلة.

ومن المنتظر أن يتم تدارك النقص الحاصل في بعض المرافق الرئيسية في السنوات القادمة إذا تم تنفيذ المشاريع المبرمجة على المدى القريب على غرار المركز الوسيط للصحة ودار الثقافة ودار الخدمات.



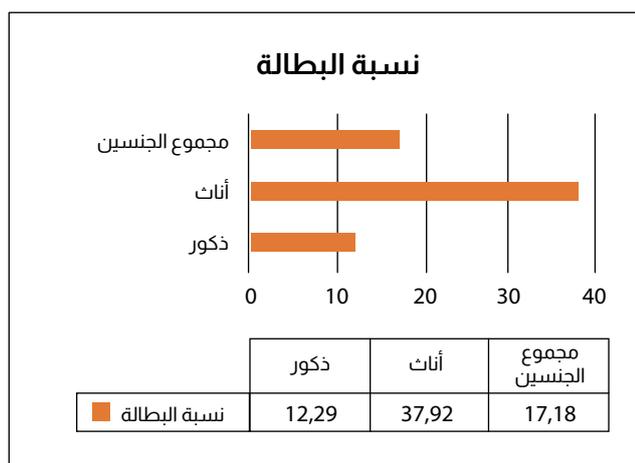
الخريطة 4: التجهيزات الجماعية

الجدول 5: المشاريع المبرمجة

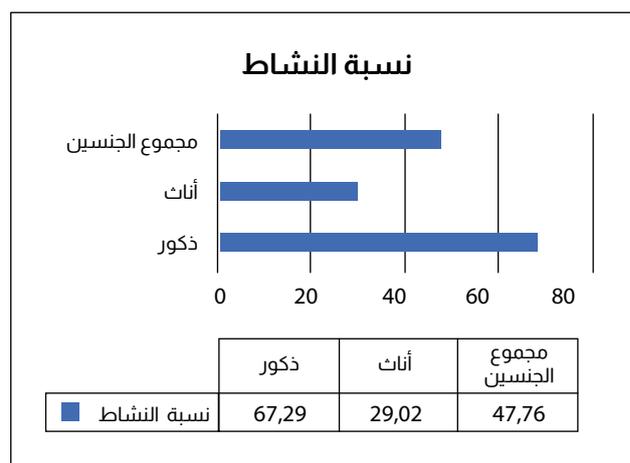
المشروع	الجهة المسؤولة
مركز وسيط للصحة	وزارة الصحة
دار الثقافة	وزارة الثقافة
مسرح الهواء الطلق	البلدية
مشروع تجديد وتوسعة شبكة الماء	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه
مشروع تطهير مدينة جمنة	الديوان الوطني للتطهير
مشروع حي البساتين	وكالة التهذيب والتجديد العمراني

4.2- الخصائص الاقتصادية للسكان

يقدر العدد الجملي للسكان في سن النشاط (15 سنة فما فوق) بحوالي 5440 نسمة في سنة 2014 أي ما يعادل 75.55% من العدد الجملي لسكان بلدية جمنة. ويعتبر ناشطا سواء كان مشغلا أو عاطلا عن العمل. يتوزع الناشطون حسب الجنس في سنة 2014 الى 1835 رجل و787 امرأة وهو ما يمثل على التوالي 67.29% و29.02% من مجموع الناشطين. وتفيد البيانات ان نسبة النشاط قد بلغت 47.76%.



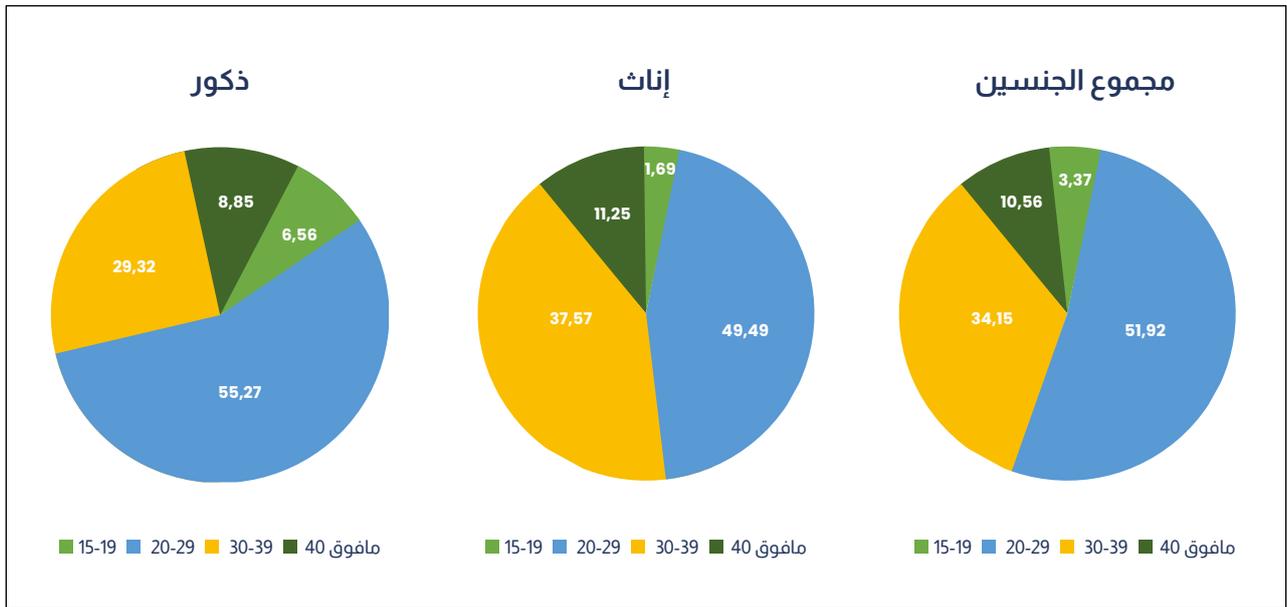
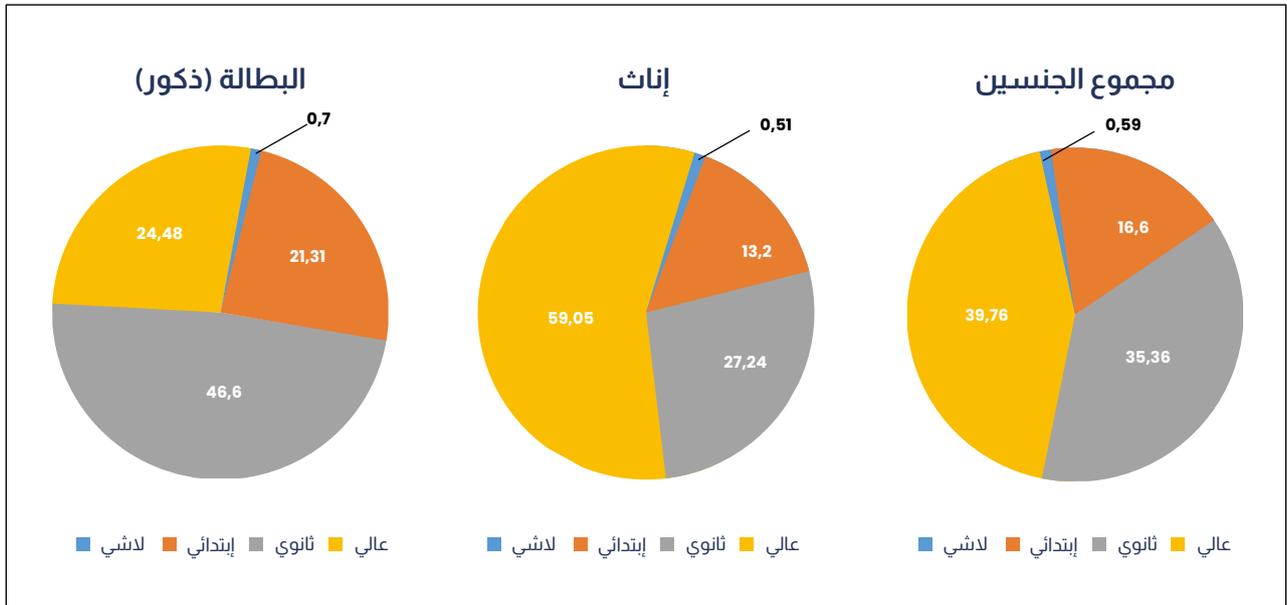
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء



الرسم البياني 6: النشاط والبطالة

كما تشير نتائج إحصاء سنة 2014 الى أن عدد المشتغلين يتوزع الى 1610 ناشطا من بين الذكور والى 489 من الاناث أي أن الاناث أقل إقبالا على الشغل وأقل حضا في الانتفاع بفرص العمل.

يتوزع عدد العاطلين عن العمل (15 سنة فما فوق) الى 225 من الرجال و298 من النساء وتكون بذلك نسبة البطالة في حدود 12.29% بالنسبة للرجال و37.92% بالنسبة للنساء.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الرسم البياني 7: البطالة حسب السن والمستوى التعليمي

فيما يخص توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي، فقد بينت نتائج إحصاء 2014 أن فئة العاطلين عن العمل من مستوى التعليم العالي سجلت أعلى نسبة بحوالي 39.76% تليها فئة العاطلين عن العمل من مستوى التعليم الثانوي. والملاحظ أن فئة النساء العاطلات عن العمل من مستوى التعليم العالي تسجل أعلى نسبة بحوالي 59.06%.

أما فيما يخص توزيع العاطلين عن العمل حسب السن، فقد بينت نتائج إحصاء 2014 أن فئة العاطلين عن العمل من الفئة العمرية (20-29 سنة) سجلت أعلى نسبة بحوالي 51.92% من العدد الجملي للعاطلين عن العمل وتليها الفئة العمرية (30-39 سنة) بحوالي 34.15%.

5.2- تشخيص المجال الاجتماعي

يقدم هذا الجزء من التقرير مخرجات الورشة الأولى المتعلقة بإعداد التشخيص الاستراتيجي التشاركي اعتمادا على تقرير خصائص الوضع القائم. يتضمن هذا التشخيص ثلاثة أجزاء:

يتضمن الجزء الأول أهم خصائص الوضع القائم في المجال الاجتماعي ويتكامل مع التقرير الذي أُعدّ مسبقا.

في الجزء الثاني نجد تحليل الوضع القائم واستشراف التنمية الاجتماعية البلدية بالاعتماد على مكامن القوة والضعف والفرص والمخاطر المتعلقة بهذا المجال.

يقدم الجزء الثالث النتائج الرئيسية للتشخيص في صيغة رهانات تؤسس لتحديد الموقع الاستراتيجي للفاعلين على المستوى المحلي في المجال الاجتماعي.

الوضع القائم

- عدد السكان: 7720
- الجمعيات الاجتماعية: 3
- الفضاءات العمومية: 3
- الفضاءات الترفيهية: 0
- المؤسسات التربوية: 2 مدارس ومعهد
- مؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي:
 - دار شباب 1
 - مركب طفولة
 - رياض أطفال قطاع خاص: 4
 - كتاتيب قرآنية: 4
- جمعيات رياضية: 5
- منشآت رياضية: 3
- سوق أسبوعية
- سوق موسمية للتمور
- مركز تعليم الكبار
- مركز تربية مختصة (ذهني)
- مكتب بريد
- مستوصف
- مركز أمن
- جمعيات تنمية: 13
- جمعيات ثقافية: 1

تحليل المجال الاجتماعي

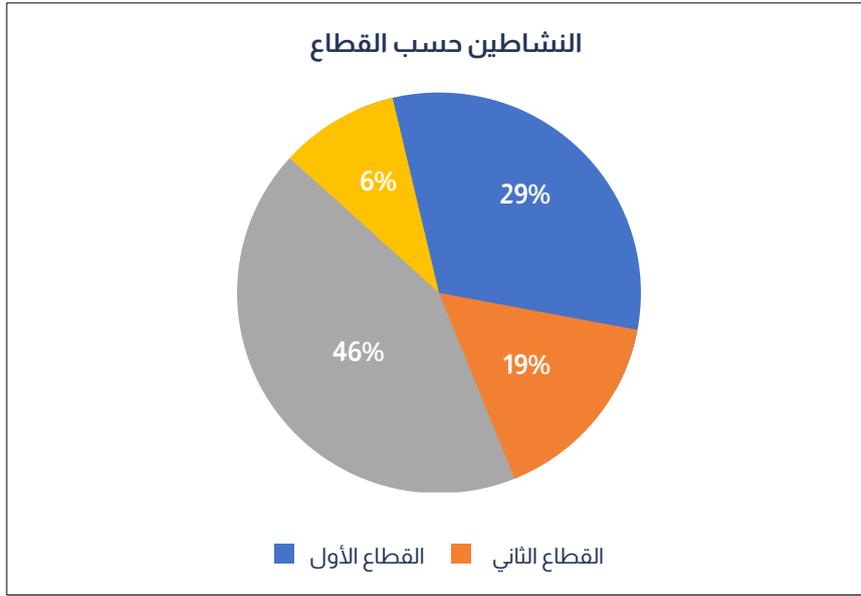
مكامن القوة	مكامن الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - نسيج جمعياتي متجانس ومنفتح - تجربة جمنة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (جمعية حماية واحات جمنة كتجربة ريادية عالمية) - الموقع الجغرافي الاستراتيجي - جمنة تمثل قطبا فلاحيا - جالبة لليد العاملة - مردودية الجالية بالخارج - الإقبال على العمل التطوعي 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم تحيين قاعدة البيانات للسكان والوضعيات الاجتماعية - عدم وجود فصل في ميزانية البلدية للتدخلات الاجتماعية - عدم توفر فضاءات عائلية للترفيه - عدم توفر الموارد البلدية المختصة - ضعف تواجد المرأة ومشاركتها في الشأن العام - ارتفاع نسبة البطالة - ارتفاع نسبة العزوف على الزواج
الفرص	المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> - تنوع المؤسسات التربوية وتوزعها الجغرافي على كامل المنطقة البلدية - تعدد الجمعيات وتنوعها - عدد كبير من أصحاب الشهادات العليا - محدودية السكان في منطقة جغرافية غير متسعة - فضاء مدينة العلوم غير مستغل - الفضاء التجاري البلدي - ساحة فلسطين يمكن تطويرها - فضاء العين القديمة 	<ul style="list-style-type: none"> -

رهانات المجال الاجتماعي

- تحفيز أصحاب الشهادات العليا على الانتصاب للحساب الخاص باستغلال الفضاءات المتوفرة (مدينة العلوم - ساحة فلسطين)
- الحد من نسبة الفقر من خلال تفعيل قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني
- استغلال الجمعيات للحد من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر
- تطوير الدخل الفردي من خلال تحسين التكوين الفلاحي للشباب حتى يتم انجاز مشاريع فلاحية ذات قيمة مضافة
- إشراك المرأة في الشأن العام من خلال العمل الجمعياتي
- توفير فضاءات ترفيهية باستغلال فضاءات عمومية
- استثمار الطاقات العلمية المعطلة في دعم العملية التربوية
- انشاء صندوق لدعم الحالات الاجتماعية بالمنطقة
- الرهان على وعي المواطن للنهوض بواقع المنطقة البلدية

3- الاقتصاد المحلي

أقرت النتائج الخاصة بتوزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط أن القطاع الثالث الذي يضم الخدمات والتربية والصحة والإدارة يستقطب 46% من مجموع المشتغلين يليه القطاع الأول الذي يضم أساسا الفلاحة بنسبة تقارب 29% في حين لا يستقطب القطاع الثاني الذي يضم الصناعة والبناء سوى 19%.



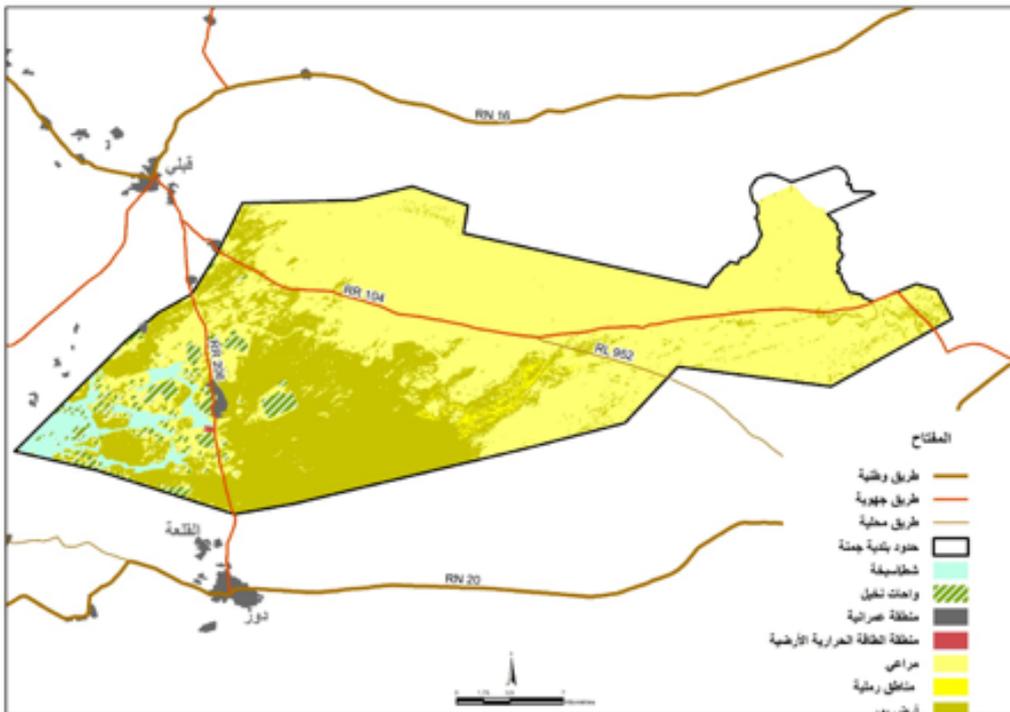
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الرسم البياني 8: الناشطون حسب القطاع

هذا ما يبين أن القاعدة الاقتصادية لبلدية جمنة تركز أساسا على الوظيفة العمومية والفلاحة وأنها محدودة التنوع وهو ما يجعلها تحت تأثير تغيير كميات الإنتاج الفلاحي من سنة إلى أخرى وتقلبات السوق. يعتبر ضعف تنوع القاعدة الاقتصادية لبلدية جمنة عامل هشاشة يجب تداركه اعتمادا على تهمين الميزات الخصوصية والتفاضلية للمنطقة.

3.1- الفلاحة وتربية الماشية

تكاد تكون الفلاحة بصفة عامة ونتاج التمور بصفة خاصة القطاع المنتج المهيمن في المنطقة وذلك رغم اتساع مساحة الأراضي وتوفر إمكانيات لتنويع الإنتاج النباتي والحيواني.



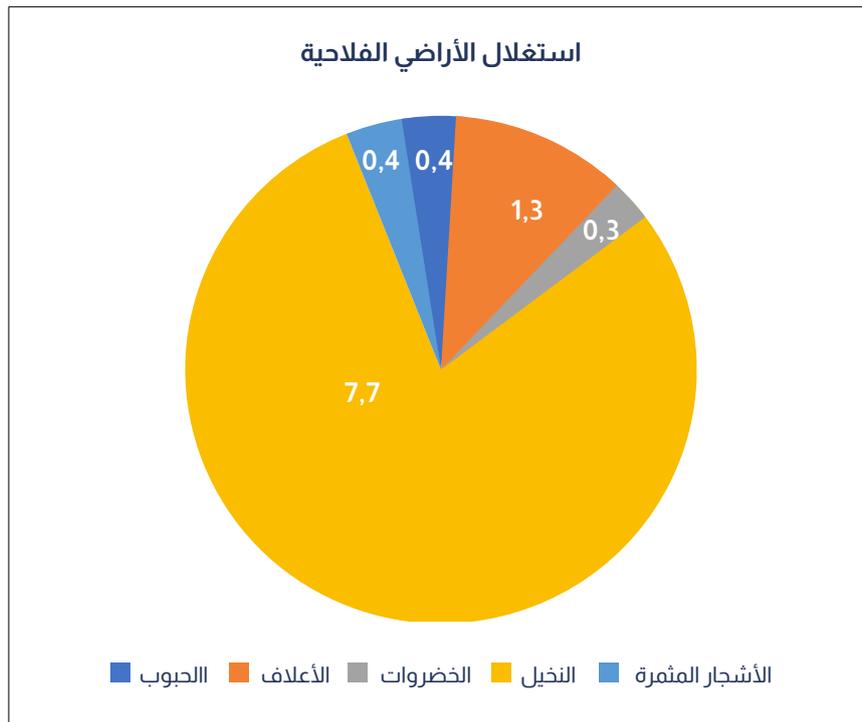
الخريطة 5: استغلال الأراضي

تمثل المناطق الرملية والمناطق البور والمراعي القاطلة الجزء الأكبر من مساحة البلدية التي تمتد من هضاب الظاهر شرقاً إلى شط الجريد غرباً على طول الطريق الجهوية رقم 206.

الجدول 6: استغلال الأراضي الفلاحية

المجموع	الأشجار المثمرة	النخيل	الخصروات	الاعلاف	الحبوب	
13040	490	10020	360	1650	520	المساحة بالهكتار
100	3,8	76,8	2,8	12,7	4,0	المساحة (%)

لا تتجاوز مساحة الأراضي المستغلة في الفلاحة في كامل معتمدية قبلي الجنوبية 13040 هكتارا. تغطي الواحات 10020 هكتارا، أي ما يعادل نسبة 76,8% من الأراضي المزروعة. توفر واحات جملة كميات كبيرة من التمور الجيدة حيث تساهم بما قدره 18%.



المصدر: ديوان تنمية الجنوب

الرسم البياني 9: استغلال الأراضي الفلاحية

الجدول 7: قطاع التمور في معتمدية قبلي الجنوبية

10020	المساحة
أكثر من مليون نخلة	عدد الاشجار
طن 50000	الانتاج

المصدر: ديوان تنمية الجنوب

تمثل الواحات العشوائية والاستغلال المفرط لمياه الري خاصة في ظل اللجوء إلى تقنيات الضخ باستعمال الطاقة الشمسية عوامل تهدد استدامة منظومة الواحات. كما تجدر الإشارة إلى غياب مسالك توزيع منظمة ومراقبة بطريقة تجنب المنتج أضرار الاحتكار والمضاربة.

في المقابل تتيح الواحات مجالا واسعا لتطوير سلاسل القيمة وخلق قيمة مضافة عبر التكامل بين قطاعات الإنتاج وبصفة أدق بين الفلاحة والصناعة والصناعات التقليدية والسياحة والترفيه.

وتوجد في جمعة أكبر سوق موسمية للتمور في ولاية قبلي رغم منافسة أسواق القلعة والوكالات المنتصبة في عديد النقاط بالولاية. كما توجد عديد المخازن الخاصة التي تستعمل في عمليات فرز وتخزين التمور.

ويحدث قطاع التمور حركية اقتصادية اثناء موسم الإنتاج كما يوفر مواطن شغل موسمية للرجال في قطاع التمور وللنساء في تنظيف وتعليب التمور.

تغطي المراعي القاحلة التي تمتد على أغلب المنطقة الشرقية إلى حدود الظاهر الجزء الأكبر من مساحة بلدية جمعة. وهي مراعي مهيئة حيث تم تجهيز نقاط الماء بالطاقة الشمسية وتركيز المظلات وصيانة المسالك وانجاز عديد المنشآت الخاصة بحماية المياه والتربة بالأجزاء المعرضة للانجراف أو التصحر.

حاليا يتم استغلال هذه المراعي بطريقة غير منظمة نظرا لعدم إحداث مجمع تصرف ينظم قطاع تربية الماشية ويسهر على حماية المنشآت والتجهيزات المنجزة.

يعتبر حجم القطيع بكامل معتمدية قبلي الجنوبية متواضعا ويتركب بالأساس من الأغنام والماعز وفي مرتبة ثالثة من الإبل. مع العلم أن تربية الإبقار غير متطور في المنطقة بالحجم الذي يمكن من تطوير إنتاج الحليب والالبان.

الجدول 8: تركيبة القطيع

إبل	ماعز	أغنام	إبقار
1400	16224	20325	47

المصدر: ديوان تنمية الجنوب

يمكن اعتبار قطاع تربية الماشية من القطاعات الواعدة بالنظر إلى مساحة ومستوى تجهيز المراعي وخبرة أهالي المنطقة في هذا المجال.

2.3- الصناعة

ليس لمنطقة الجنوب الغربي تقاليد في الاستثمار الصناعي. كل ما يمكن ذكره هو انتشار وحدات فرز وتعليب التمور والمخازن في عديد البلدات. نظرا لموقع جمعة الذي يتوسط الهلال الوادي المحيط بشط البريد من الجهة الشرقية، تسعى السلطة المحلية الى تركيز أكبر عدد ممكن من المصانع في منطقة واحدة والعمل على تطوير سلاسل القيمة في قطاع التمور.

أحدثت بلدية جمعة منطقة صناعية وحرفية تتركب من:

• المقاسم الحرفية: 32 نسبة الإنجاز 00%

• المقاسم الصناعية: 16 نسبة الإنجاز 80%



الصورة 1: المنطقة الصناعية بجمعة

تعمل البلدية على تهيئة المنطقة الصناعية والحرفية لاستقطاب المستثمرين، ومن المنتظر أن تشهد البلدية تركيز وحدة صناعية لتحويل مخلفات الواحة باستعمال تكنولوجيا متطورة.

3.3- التجارة

تعتبر جمنة أهم وأكبر سوق موسمية للتمور في ولاية قبلي وقد تم مؤخرا إعادة تهيئة سوق بالتعاون مع جمعية حماية واحات جمنة التي تلعب دورا رياديا في تنمية البلدية في عديد المجالات.



الصورة 2: السوق الموسمية للتمور بجمنة

كما توجد في البلدية سوق اسبوعية ذات إشعاع محلي وعدد من المحلات التجارية والخدمية التي تمكن السكان من الحصول على المواد والخدمات الأساسية والضرورية.

باستثناء سوق التمور الذي يتميز بإشعاع جهوي فإن إشعاع بقية المرافق التجارية لا يتجاوز النطاق المحلي وذلك رغم موقع جمنة على الطريق الرابطة بين مركز الولاية وجنوبها.

تتركز أغلب المحلات التجارية على طول الطريق الجهوية رقم 206 باستثناء الجزء الوسيط الذي يتميز بامتداد الواحة القديمة الى الجهة الشرقية من الطريق.

مع العلم أن حالة مركز النواة القديمة الذي يتركب من عديد الدكاكين والمحلات الحرفية في تدهور من الممكن أن يؤدي إلى فقدان أحد أهم رموز الذاكرة المحلية.

4.3- تشخيص مجال الاقتصاد المحلي

يقدم هذا الجزء من التقرير مخرجات الورشة الأولى المتعلقة بإعداد التشخيص الاستراتيجي التشاركي اعتمادا على تقرير خصائص الوضع القائم. يتضمن هذا التشخيص ثلاثة أجزاء:

يتضمن الجزء الأول أهم خصائص الوضع القائم في مجال الاقتصاد المحلي ويتكامل مع التقرير الذي أعد مسبقا.

في الجزء الثاني نجد تحليل الوضع القائم واستشراف لتنمية البلدية بالاعتماد على مكامن القوة والضعف والفرص والمخاطر المتعلقة بأفاق التنمية المحلية

يقدم الجزء الثالث النتائج الرئيسية للتشخيص في صيغة رهانات تؤسس لتحديد التوقع الاستراتيجي للفاعلين على المستوى المحلي في المجال الاقتصادي.

خصائص الوضع القائم

- وجود منطقة تتركب من.

• المقاسم الحرفية: 32 مقسم

• المقاسم الصناعية: 16 مقسم

- إنتاج هام من التمور الجيدة يناهز 18% من الانتاج الوطني
- مساحات شاسعة للتوسع الفلاحي
- وضعيات عقارية غير مسواة
- وجود أكبر سوق موسمية للتمور بولاية قبلي
- مقومات لتطوير السياحة البديلة
- تجربة رائدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تحليل قطاع الاقتصاد المحلي

مكامن القوة	مكامن الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - أراضي شاسعة لم يتم احياؤها - توفر الموارد البشرية - توفر راس المال - مناطق سقوية شاسعة - موارد مائية طبيعية - توفر مصادر الطاقة المتجددة - وجود قطيع هام من الماشية - وجود عدد من الحرفيين والحرفيات - وجود معالم تاريخية - السلم الاجتماعي - جودة المنتج 	<ul style="list-style-type: none"> - الصبغة الاشتراكية للأراضي - نقص في التكوين والتأطير - قاعدة اقتصادية غير متنوعة - استغلال مفرط للموارد المائية غير المتجددة - غياب التنظيم والهيكلية في قطاع تربية الماشية - عدم تطوير سلاسل القيمة في الواحة - عدم تطوير السياحة البديلة - هشاشة منظومة تسويق التمور
الفرص	المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> - تهيئة منطقة صناعية ومنطقة حرفية - وجود أراضي شاسعة يمكن تسوية وضعيتها العقارية - نوايا الاستثمار في تهمين مخلفات الواحة - تجربة جملة الرائدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 	<ul style="list-style-type: none"> - استنزاف الموارد المائية - تقلص دور جمنة في تسويق الإنتاج - تأثير التغيرات المناخية على قطاع التمور - التوسعات العشوائية للواحة

رهانات قطاع الاقتصاد المحلي

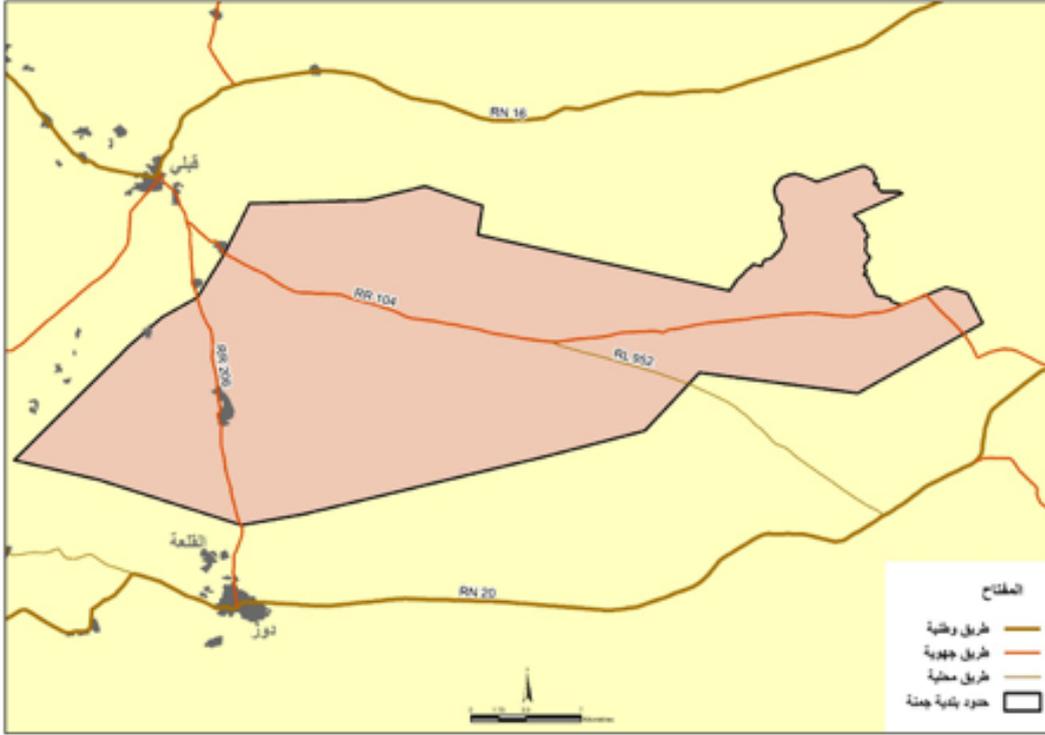
- تنظيم مسالك التوزيع
- تنظيم قطاع تربية الماشية
- تسوية التوسعات العشوائية
- تنويع منتجات الواحة
- تنظيم مجامع التنمية
- تهمين مخلفات النخيل
- تهمين الفضلات المختلفة
- تحويل منتجات التمور
- استغلال وتحويل المواد الانشائية
- تطوير قطاع الصناعات التقليدية
- تأطير ومرافقة المستثمرين الشبان
- تطوير قطاع السياحة والترفيه

4- التعمير والطرق

1.4- شبكة الطرق المرقمة

تقع جمنة على نفس المسافة التي تقدر بحوالي 15 كم من القطبين العمرانيين الرئيسيين بولاية قبلي وهما قبلي مركز الولاية ودوز ثاني أكبر بلدية في هذه الجهة.

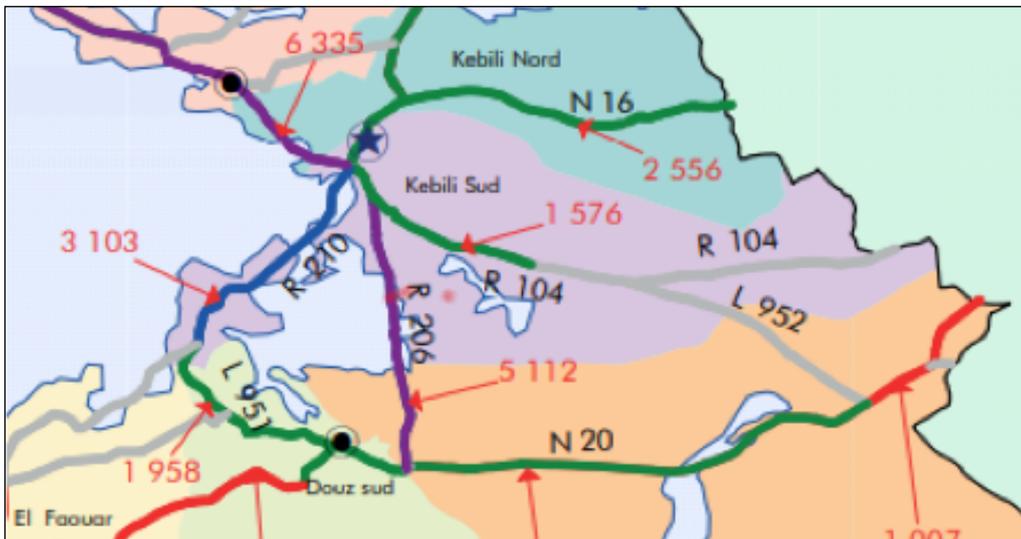
تربط الطريق الجهوية رقم 206 قبلي بدوز مروراً بجمنة وهذا ما يجعلها على مسافة قصيرة من مفترقين رئيسيين أحدهما يربط الجهة بقابس وتوزر عبر الطريق الوطنية رقم 16 والثاني يمكّن من التوغل في الصحراء ومن العبور إلى جهات مدينين وتطاوين عبر الطريق الوطنية رقم 20.



الخريطة 6: الطرق المرقمة

كما تعبر الطريق الجهوية رقم 104 والمحلية رقم 952 الجزء الشرقي من تراب البلدية دون المرور بالمنطقة العمرانية. ويمكن أن يتيح ربط المنطقة العمرانية بالطريق الجهوية رقم 104 فتح نافذة ثانية على ولايات مدينين وتطاوين وأن يساهم في تحسين النفاذ إلى المنطقة الشرقية من التراب البلدي.

والملاحظ أن الكثافة المرورية على الطريق الجهوية رقم 206 في جزئها العابر لجمنة قد تخطت عتبة الخمسة آلاف سيارة في اليوم مما يؤهل هذه الطريق لاحتلال المرتبة الثانية حسب كثافة المرور مباشرة بعد الطريق الوطنية رقم 16 في جزئها الرابط بين قبلي وتوزر.



الخريطة 7: الكثافة المرورية

2.4- التهيئة العمرانية

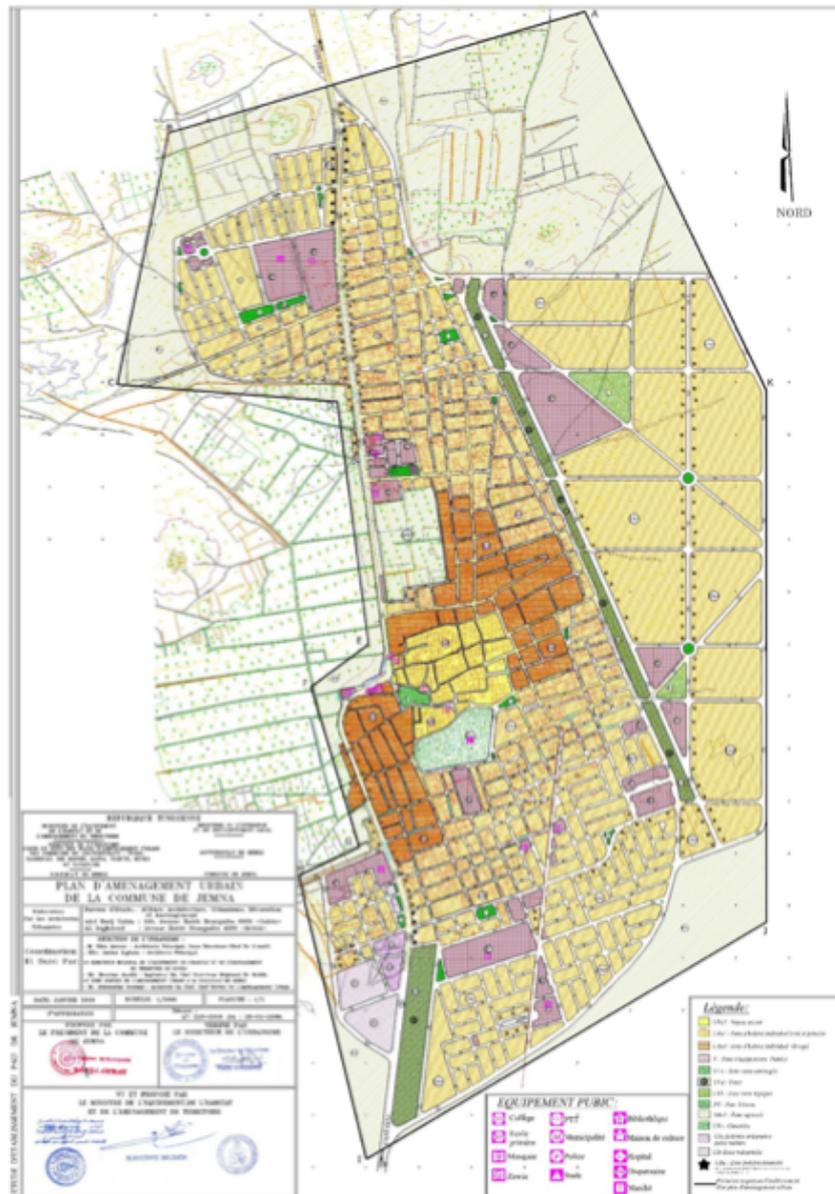
تنتمي بلدية جمنة إلى منطقة نفزاوة موطن القبائل الرّجل والرعي التي تغطي جزء كبير من جهة الجنوب الغربي. تقع النواة الأصلية لجمنة في موقع مرتفع نسبيا قرب عين طبيعية يشرف على الواحة القديمة. تعتبر من النوات السكانية النادرة التي شهدت استقرارا مبكرا لعدد صغير من السكان وقد لعبت دورا كبيرا في نشر المعرفة.

تغير نمط عيش سكان نفزاوة خلال الفترة الاستعمارية حيث عمد الاحتلال الفرنسي إلى تثبيت السكان وتوطينهم حول الواحات ومصادر المياه وبناء بعض التجهيزات والمرافق الجماعية كالمدارس ومراكز البريد والمستوصفات حتى يتسنى له بسط نفوذه على كامل المنطقة والحد من نشاط المقاومة. واصلت حكومة الاستقلال سياسة توطين السكان الرّجل بإحداث المناطق السقوية والبنية التحتية وتعويض التنظيم القبلي بتنظيم إداري أضعف بشكل كبير نفوذ القبائل.

أحدثت بلدية جمنة سنة 1985 في منطقة تتميز بالصبغة الاشتراكية للأراضي التي توجد تحت تصرف المجالس المحلية والجهوية للتصرف في الأراضي الاشتراكية.

تمت المصادقة على مثال التهيئة العمرانية ساري المفعول سنة 2009 وقد بادرت البلدية بالمراحل الأولى لمراجعتها طبقا للأحكام الجديدة لمجلة الجماعات المحلية في هذا المجال.

ساهم مثال التهيئة العمرانية في التحكم في التنظيم والنمو العمراني حيث يمكن الجزم بخلو المنطقة من ظاهرة البناء العشوائي. مكنت الصبغة العقارية للأراضي بشكل رئيسي من تجنب البلدية مضار البناء العشوائي وكل ما يمكن رفعه من تجاوزات يتمثل في مخالفة بعض بنود الترايب العمرانية لا غير.



الخريطة 8: مثال التهيئة العمرانية لمدينة جمنة

للتذكير فإن البلدية هي الوحيدة المؤهلة حسب التوافقات المعمول بها لتقسيم وبيع الأراضي التي يسندها لها المجلس الجهوي للتصرف في الأراضي الاشتراكية. تباع المقاسم إلى السكان أصلي المنطقة دون سواهم بسعر منخفض نسبيا تحدده مصالح أملاك الدولة بالجهة. تعتبر التقسيمات العمرانية التي تعدها البلدية غير مستوفية للشروط نظرا لغياب أشغال التهيئة المسبقة للبيع والترخيص في البناء.

يمكن تقدير نسبة أشغال مثال التهيئة العمرانية بجمنة بحوالي 70% لكن البلدية قد ارتأت ضرورة مراجعته لرفع بعض العراقيل المتعلقة بالصيغة الغابية لبعض الأراضي داخل حدود مثال التهيئة التي لم يعد لها موجب وكذلك لحماية مناطق التوسع العمراني المستقبلي من زحف الإحياء الفلاحي العشوائي في المناطق القريبة من المنطقة العمرانية.

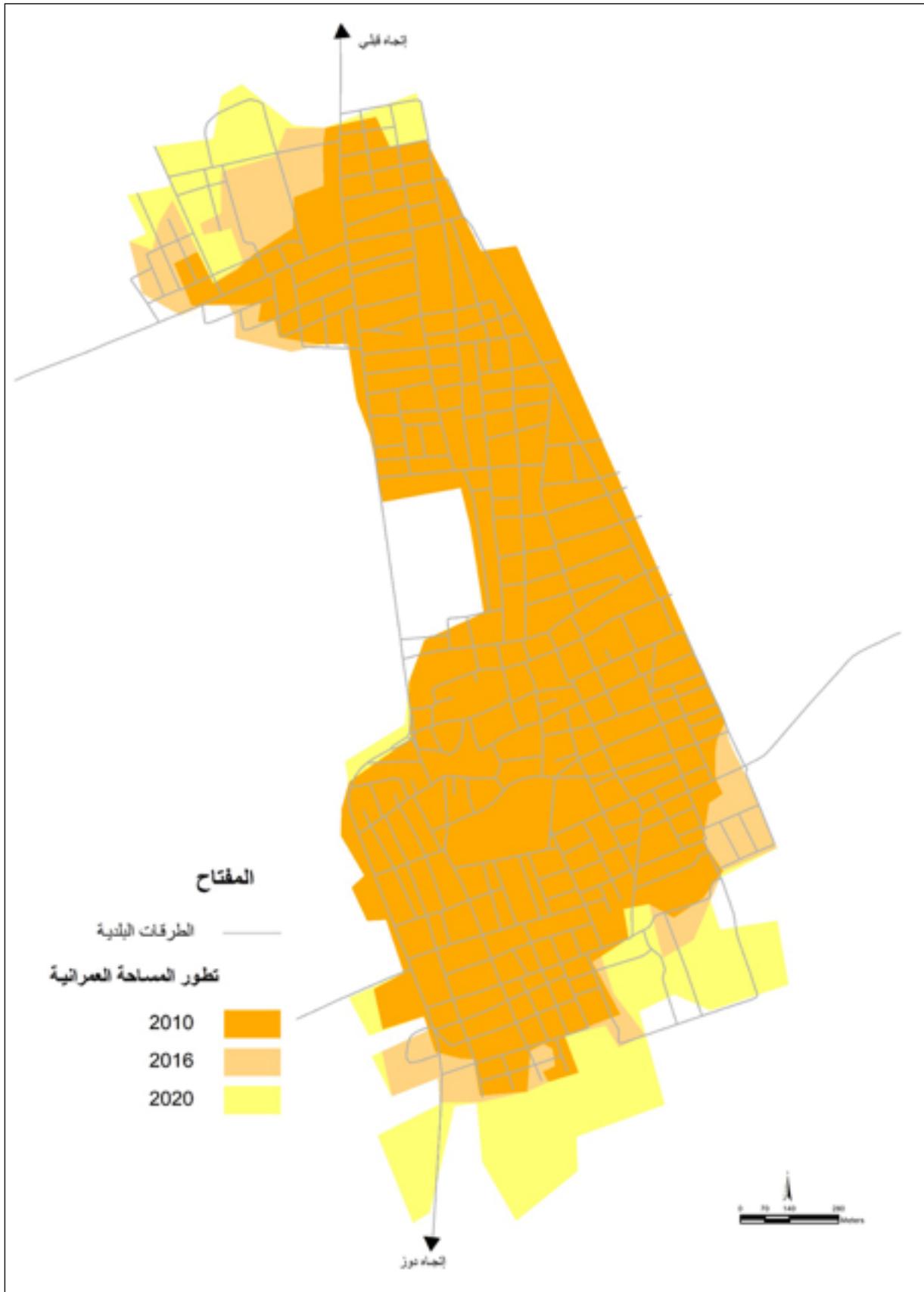


الخريطة 9: منطقة التوسع الشمالية



الخريطة 10: منطقة التوسع الجنوبية

وتشهد بلدية جمنة سنويا ما يقارب عن 50 مسكن جديد وهو ما يتوافق مع نسق إسناد رخص البناء من طرف البلدية.



الخريطة 11: النمو العمراني لمدينة جمنة

الجدول 9: احصائيات رخص البناء

السنة	عدد الرخص المسندة
2011	52
2012	62
2013	49
2014	51
2015	47
2016	58
2017	58
2018	61
2019	56

المصدر: بلدية جمنة

3.4- الإمداد بالماء الصالح للشرب

يتم إمداد جمنة بالماء الصالح للشرب عبر منظومة الرحمت لتحتية المياه الجوفية. يتم التوزيع انطلاقاً من خزان علوي بسعة 250 متر مكعب يزود شبكة توزيع تؤمّن الماء الصالح للشرب لألفي مشترك. وتعد نوعية مياه الشرب جيدة ومطابقة للمواصفات حيث لا تتجاوز نسبة الملوحة 1.5 غرام في اللتر. وأكدت مصالح الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه على وفرة الموارد المائية لتلبية احتياجات المواطنين وذلك رغم تواصل حفر الآبار العشوائية واستعمال الطاقة الشمسية للضخ وهي ظواهر تستنزف الموارد المائية.

4.4- تشخيص قطاع التعمير والطرق

يقدم هذا الجزء من التقرير مخرجات الورشة الأولى المتعلقة بإعداد التشخيص الاستراتيجي التشاركي اعتماداً على تقرير خصائص الوضع القائم. يتضمن هذا التشخيص ثلاثة أجزاء:

يتضمن الجزء الأول أهم خصائص الوضع القائم في مجال التهيئة العمرانية ويتكامل مع التقرير الذي أُعدّ مسبقاً.

في الجزء الثاني نجد تحليل الوضع القائم واستشراف لتنمية البلدية بالاعتماد على مكامن القوة والضعف والفرص والمخاطر المتعلقة بأفاق التطور العمراني.

يقدم الجزء الثالث النتائج الرئيسية للتشخيص في صيغة رهانات تأسس لتحديد التموقع الاستراتيجي للفاعلين على المستوى المحلي في مجال التهيئة العمرانية.

الوضع القائم

- نسبة تعبيد الطرقات 60 %
- نسبة التنوير العمومي 90 %
- نسبة الربط بالماء الصالح للشرب 90 %
- نسبة الربط بشبكة التطهير 30 %

- عدد المناطق الصناعية: 1

• المقاسم الحرفية: 32 نسبة الإنجاز 00 %

• المقاسم الصناعية: 16 نسبة الإنجاز 80 %

- نسبة التغطية بشبكة تصريف مياه الأمطار 15 %

- مثال التهيئة العمرانية مصادق عليه من سنة 2009 (في طور المراجعة)

- نسبة الأشغال مثال التهيئة 70 %

- رصد عقاري خارج مثال التهيئة

تشخيص قطاع التعمير والتهيئة

مكامن القوة	مكامن الضعف
<ul style="list-style-type: none">- احترام الترتيب العمرانية وندرة البناء الفوضوي خارج مثال التهيئة- ارتفاع نسبة التغطية بمختلف الشبكات العمومية- وجود مناطق مخصصة للأنشطة الاقتصادية- ربط جيد بين الواحة والمنطقة العمرانية- ربط المنطقة بالمناطق المجاورة- موقع استراتيجي يتوسط الهلال الواحي لمنطقة نفاذ	<ul style="list-style-type: none">- عدم وجود بيانات وامثلة الشبكات لدى البلدية- التوسع الفلاحي العشوائي على المدخرات العقارية السكنية- غياب شبكة التطهير في عديد الأحياء- تدهور البنية التحتية- محدودية شبكة تصريف مياه الأمطار- تشتيت الوظائف العمرانية المركزية
الفرص	المخاطر
<ul style="list-style-type: none">- استقطاب المستثمرين بتوفير مناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية- مشاريع مستقبلية مهمة للبنية التحتية- توفر مقومات تنويع وتطوير القاعدة الاقتصادية- إمكانية التكامل مع الأقطاب العمرانية المجاورة	<ul style="list-style-type: none">- التغيرات المناخية وارتفاع وتيرة العواصف الرملية والفيضانات- تحريك الكثبان الرملية- إهدار الرصيد العقاري العمراني- المنافسة على تركيز المشاريع الاقتصادية المهيكله

رهانات مجال التعمير والتهيئة

- تطوير إطار العيش لكل المواطنين

- التحكم في التوسعات العمرانية المستقبلية

- ضمان تهيئة التقسيمات البلدية

- تهذيب وإحياء المركز القديم والمعالم التاريخية

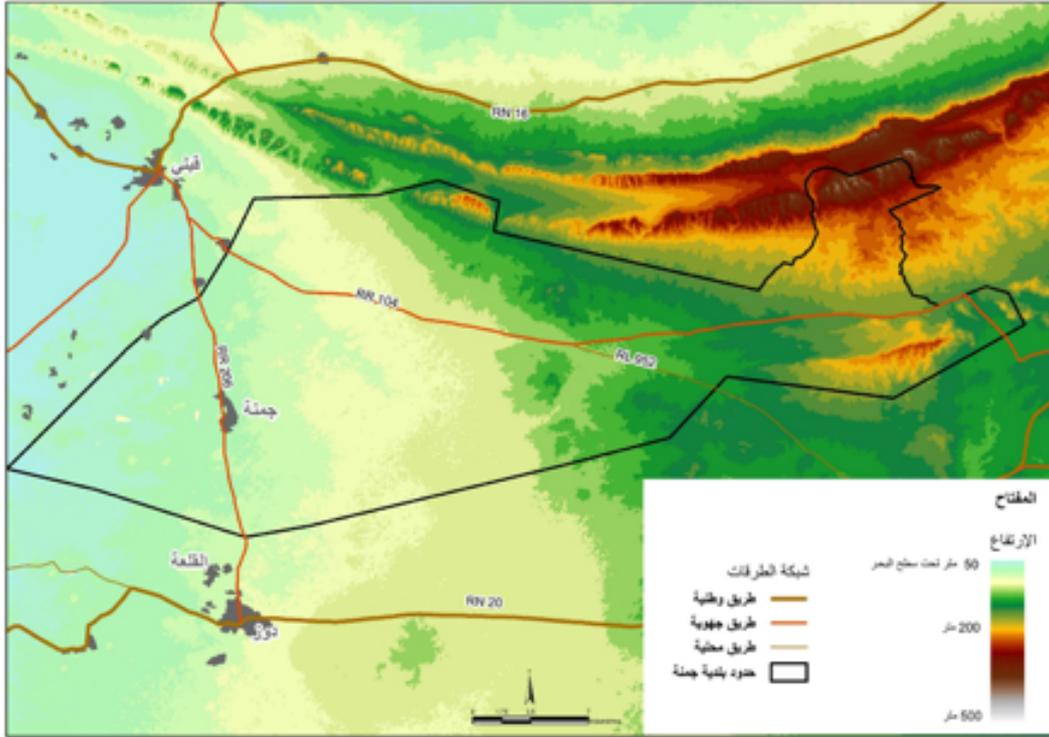
- تنظيم المركز وإبراز مراكز الأحياء

5- البيئة وجودة الحياة

1.5- الوسط الطبيعي

تقع مدينة جمنة في منطقة منبسطة ومنخفضة على مستوى سطح البحر بما يقارب 50 متر. ويمتد نطاق البلدية من جبال الظاهر شرقا الي شط الجريد غربا ويتميز بانحدار حاد في اتجاه الغرب مما نتج عنه شبكة سيلان متشعبة تحدث انجراف المناطق المحاذية للظاهر.

بالإضافة إلى ظاهرة الانجراف فإن تحريك الكثبان الرملية بالمنطقة الشرقية بمفعول الرياح القوية أو بفعل البشر يتسبب في التصحر وفي ترمل المنطقة السكنية.



الخريطة 12: التضاريس



الخريطة 12: شبكة السيلان

أما من الجهة الغربية فإن تصريف مياه شبكة التطهير في شط الجريد وارتفاع كميات مياه النز نتيجة الاستعمال المفرط للضخ وتكدس القمامة وفواضل البناء تشكل عوامل تلوث واختلال للتوازن البيئي لهذه المنظومة الطبيعية.

2.5- البيئة وجودة الحياة

يتناول هذا التحليل موضوع النظافة وموضوع المناطق الخضراء في بلدية جمنة. في موضوع البيئة عملت البلدية جاهدة على توفير الإمكانيات البشرية والمعدات الضرورية لتجميع ورفع الفضلات المنزلية. يتكون أسطول معدات النظافة من:

- 8 جرارات

- شاحنة ضاغطة بسعة 7 متر مكعب

- 2 حاويات ضاغطة

- شاحنة مجهزة بسلم



الصورة 3: المصب الغير مراقب

لكن مشكل المصب يبقى مطروحا إلى حين انجاز وتشغيل مصب جهوي وتنفيذ مشروع مركز التحويل الخاص ببلدية جمنة. يتم في الوقت الحاضر تكديس القمامة في مصب غير مراقب يوجد على مسافة 1 كم غرب المدينة على حافة شط الجريد. كما يعتمد بعض الأهالي والمقاولين إلى تكديس فواضل البناء على طول طريق كلوامن الذي يمثل المدخل الغربي لمدينة جمنة



الصورة 4: تكدس مخلفات البناء

هذا و تفتقر بلدية جمعة إلى مناطق خضراء و منتزهات حضرية تمكّن الأطفال و العائلات من الترفيه خاصة في الأحياء و على مقربة من السكن. و تبقى المناطق الخضراء الموجودة في المدينة دون عناية تذكر. هذا الوضع كان ولا يزال أحد المسائل الرئيسية للمجلس البلدي الذي يرغب في وضع مسار استراتيجي لتطوير فضاءات التنزه و الترفيه. و قد بادر بادراج تهيئة ساحة العراق و ساحة فلسطين و فضاء رأس العين ضمن أولوياته.

3.5- تشخيص قطاع البيئة و جودة الحياة

يقدم هذا الجزء من التقرير مخرجات الورشة الأولى المتعلقة بإعداد التشخيص الاستراتيجي التشاركي اعتمادا على تقرير خصائص الوضع القائم. يتضمن هذا التشخيص ثلاثة أجزاء:

يتضمن الجزء الأول أهم خصائص الوضع القائم في البيئة و جودة الحياة و يتكامل مع التقرير الذي اعد مسبقا.

في الجزء الثاني نجد تحليل الوضع القائم و استشراف للتنمية البيئية البلدية بالاعتماد على مكامن القوة و الضعف و الفرص و المخاطر المتعلقة بهذا المجال.

يقدم الجزء الثالث النتائج الرئيسية للتشخيص في صيغة رهانات تأسس لتحديد التوقع الاستراتيجي للفاعلين على المستوى المحلي في مجال البيئة و جودة الحياة.

الوضع القائم

- المصبات العشوائية من فضلات منزلية و بناء

- مصبات شبكات التطهير

- انعدام منتزهات حضرية

- عدم استغلال مخلفات الواحة

- وجود منطقة صناعية

- عدم وجود واحات بيولوجية

- الطاقات المتجددة

- التوسعات الفلاحية العشوائية

- الاستغلال المفرط لموارد المائية

- القضاء على التنوع البيولوجي

- نقص في تغطية المنطقة بشبكات التطهير

- نقص في تصريف مياه الامطار

- وجود الماء الصالح للشرب

- تقاسيم عمرانية غير مهيئة

- وجود جمعيات ناشطة

- تقلص استعمال وسائل النقل التقليدية

- وعي المواطنين غير موجود

- وجود كثبان رملية

- استعمال المواد البلاستيكية بكثافة

- وجود الحشرات السامة

تحليل قطاع البيئة وجودة الحياة

مكامن الضعف	مكامن القوة
<ul style="list-style-type: none"> - مصبات عشوائية (منزلية ومخلفات البناء) - مصب عشوائي لشبكة التطهير داخل محمية مصنفة - وجود الغدق في مناطق العمران والوحدات - التوسعات الفلاحية العشوائية - الاستغلال المفرط للموارد المائية - القضاء على التنوع البيولوجي - عدم استغلال مخلفات الواحة - عدم وجود مناطق خضراء ومنتزهات حضرية - تدهور البنية التحتية - نقص في تصريف مياه الامطار واستغلالها - نقص القوانين والتشريعات (الردع) - نقص الدعم المادي - نقص في التشجير 	<ul style="list-style-type: none"> - أراضي مقسمة - التغطية بشبكات الماء الصالح للشرب - وجود جمعيات تنشط في المجال البيئي - وجود منطقة صناعية - الطاقات المتجددة - موقع استراتيجي
المخاطر	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> - كثرة الامراض والأوبئة - كثرة الحشرات - كثرة استعمال المبيدات في القطاع الفلاحي - استغلال شط الجريد 	<ul style="list-style-type: none"> - مشاريع التنمية في المجال البيئي - مصادر دعم خارجي - موقع استراتيجي - الطاقة الشمسية - برمجة مشروع التصرف في النفايات - السياحة الايكولوجية

رهانات مجال البيئة وجودة الحياة

- تأطير وتكوين الجمعيات البيئية
- خلق جمعيات جديدة وتنظيم تظاهرات دورية
- تهيئة المقاسم من طرف البلدية
- خلق مسالك ايكولوجية باستعمال وسائل النقل التقليدية
- استغلال الطاقات المتجددة (الحرارة والرياح)
- خلق مواطن الشغل في تميمين مخلفات الواحة والصناعات التقليدية
- ترشيد استعمال المبيدات والتشجيع على الفلاحة البيولوجية
- تهيئة محطات التطهير ومراقبتها واستغلال المياه المعالجة لأشجار الزينة والغابات
- فرز الفضلات المنزلية ورسكلة المواد البلاستيكية
- استغلال الموقع الاستراتيجي بخلق دور ضيافة بيولوجية وايكولوجية
- دراسة المشاريع البيئية والتنسيق مع الهياكل المختصة للاستفادة من الدعم الخارجي
- اصدار قوانين وتشريعات للحد من أخطار البيئة وتطبيقها
- دراسة مشروع للحد من التلوث
- التشجيع على استعمال الدراجات الهوائية

6- مقارنة النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة

1.6- مقارنة النوع الاجتماعي

حتى يتسنى للجميع العمل على ادماج الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخصوصية في استراتيجية تنمية بلدية جمنة تم اعتماد طريقة عمل تشاركية تمكن من تحديد الرهانات الخصوصية لفئات النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخصوصية. تعتمد الطريقة المتبعة على تفرير الرهانات العامة الى رهانات خصوصية حسب الفئة المستهدفة، عندما تكون جدوى التفرير مؤكدة ومدعمة.

أداة تفرير الرهانات العامة الى رهانات خصوصية حسب النوع الاجتماعي

الرهانات الخصوصية للنوع الاجتماعي			الرهانات العامة
ذوي الاحتياجات الخصوصية	المرأة	الشباب	
-	-	-	

مكّن استعمال هذه الأداة فريق العمل من تحديد عديد الرهانات الخصوصية ومناقشتها وترتيبها حسب الفئات المستهدفة. فيما يلي خلاصة هذه المقاربة:

الرهانات الخصوصية لفئات النساء

- دعم المرأة في ريادة مجال الصناعات التقليدية
- تفعيل دور المرأة في النهوض بالمجتمع
- تفعيل دور المرأة في الدفع بالعمل الجمعياتي في المجال البيئي
- تمكين المرأة من بعث مشاريع منتجة ومن ترويج المنتج

الرهانات الخصوصية لفئات الشباب

- دعم خلق مشاريع فلاحية للشباب المعطلين
- المشاركة الواسعة لفئة الشباب في العمل الجمعياتي وخاصة ذات الطابع البيئي
- تشجيع الباعثين الشبان على احداث مؤسسات صغرى في مجال تحويل التمور
- دعم الانتصاب للحساب الخاص: بعث المنتزهات وقاعات الرياضة وتوفير التجهيزات الترفيهية

الرهانات الخصوصية لفئات ذوي الاحتياجات الخصوصية

- الادمج في الحركة الاقتصادية والتمكين من خلق المشاريع
- النفاذ إلى المرافق والفضاءات العامة

تكتسي هذه الرهانات أهمية بالغة في ادماج جميع الفئات واشراكهم في مسار التنمية. وسيتم اخذها بعين الاعتبار في تحديد المشاريع وكذلك في تقييم المخطط الاستراتيجي.

2.6- مقارنة التنمية المستدامة

انطلاقا من الرهانات العامة تم تحديد منهجية تعتمد على المراحل التالية:

• تحديد اهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالوضع القائم لبلدية جمنة والتي تستدعي التدخل على النطاق المحلي.

• لكل هدف يتم تحديده، يتم حصر الرهانات التي يلتزم بها كل المتدخلين على المستوى المحلي لبلدية جمنة.

حدد فريق العمل الأهداف التالية:

الهدف 6: النفاذ الى الماء والتطهير وضمان التصرف المستدام في الموارد المائية

الهدف 13: حماية وإحياء المنظومات البيئية والاستغلال المستدام للغابات ومقاومة التصحر وحماية التربة ...

الهدف 15: الإجراءات المستعجلة للتصدي للتغيرات المناخية

تم اعتماد طريقة عمل تشاركية تمكن من تحديد اهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالوضع القائم في مرحلة أولى، ومن استخراج الرهانات الخصوصية لكل هدف ومستوى الأداء المطلوب للالتزام بها في مرحلة ثانية.

مكّن استعمال هذه الأداة فريق العمل من تحديد عديد الرهانات الخصوصية ومناقشتها وترتيبها حسب اهداف التنمية المستدامة. فيما يلي خلاصة هذه المقاربة:

خلاصة مقارنة التنمية المستدامة

الرهانات الخاصة للنوع الاجتماعي	الرهانات العامة
• تحسين نوعية المياه من خلال تقليل التلوث	الهدف 6: النفاذ الى الماء والتطهير وضمان التصرف المستدام في الموارد المائية
• حماية واحياء النظم البيئية المرتبطة بالمياه	
• العمل على مشاركة السكان في تحسين التصرف في المياه والصرف الصحي	
• الاستغلال الأمثل للمنظومات الواحية والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة	الهدف 13: حماية واحياء المنظومات البيئية والاستغلال المستدام للغابات ومقاومة التصحر وحماية التربة
• ادراج الفئات المهمشة في اعداد مخططات التنمية والاستراتيجيات للحد من الفقر	
• تدعيم قدرات البلدية في التأقلم مع التغيرات المناخية والتصدي للكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ	الهدف 15: الإجراءات المستعجلة للتصدي للتغيرات المناخية
• نشر التربية البيئية ومزيد التحسيس بمخاطر التغيرات المناخية وتنمية القدرات الفردية والمؤسسية في التصدي للظاهرة	

تكتسي هذه الرهانات أهمية بالغة في ضمان استدامة التنمية المحلية. وسيتم أخذها بعين الاعتبار في تحديد المشاريع وكذلك في تقييم المخطط الاستراتيجي.

7- الرؤية المستقبلية لتنمية جمنة

7.1- إشكاليات التنمية المحلية

مكّن تحليل رهانات التنمية المحلية لجمنة من تحديد ثلاث اشكاليات رئيسية يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد المحاور الاستراتيجية والرؤية المستقبلية. تتمحور هذه الاشكاليات حول:

- الادمج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء

- التحكم في جميع مكونات سلسلة القيمة لكل قطاعات الاقتصاد المحلي

- التأقلم مع التغيرات المناخية وضمان استدامة التنمية المحلية

الادمج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء

بين التشخيص ارتفاع نسب البطالة لدى الشباب والنساء وغياب التأطير والمرافقة الضرورية لإدمج هذه الفئات في الحياة العامة وفي مسار التنمية المحلية. يستدعي هذا الوضع يقظة ومبادرة بإيجاد حلول ممكنة تجنب هذه الفئات مزيد التهميش والادباط وتمكن المنطقة من تهيئة كل طاقاتها البشرية في بناء مسار تنمية محلية دامية ومستدامة.

التحكم في جميع مكونات سلسلة القيمة لكل قطاعات الاقتصاد المحلي

تفتقر القاعدة الاقتصادية لجمنة الى التنوع والصلابة، نتيجة ارتكازها على قطاع التمور والوظيفة العمومية. كما ان المنطقة لا تتحكم في جميع مسالك تحويل وتوزيع وترويج الانتاج المحلي من التمور المتنوعة. يستدعي هذا الوضع العمل على التحكم المحلي في جميع المراحل وعلى خلق القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي.

التأقلم مع التغيرات المناخية وضمان استدامة التنمية المحلية

تقع جمنة في منطقة صحراوية قاحلة وحساسة. تتمثل أهم العوامل الطبيعية التي تميز هذه المنطقة في ندرة التساقطات والجفاف وارتفاع معدلات درجة الحرارة وقوة الرياح الرملية وندرة الأراضي الصالحة للزراعة والاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية غير المتجددة والضغط المتنامي على المنظومات البيئية الطبيعية. يعتبر التأقلم مع كل هذه العوامل ضرورة حياتية لا يمكن التغافل عن أخذها بعين الاعتبار في وضع استراتيجية التنمية المحلية المستدامة وتخصيص مشاريع وبرامج لمجابهتها.

2.7- المحاور الاستراتيجية

تشكل محاور استراتيجية التنمية المحلية لجمنة توجهات تنمية البلدية على المدى الطويل، وقد تم تحديدها من قبل فريق العمل التشاركي بعد المشاورات حول الموقع الاستراتيجي للمنطقة، ولا سيما نقاط القوة، وقدرة الفاعلين المحليين على التنسيق والتعاون وتوظيف الامكانيات المتاحة لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية التشاركية.

تقدم هذه المحاور رؤية متكاملة للتنمية المحلية وتجمع رهانات التنمية، المرتبطة في البداية بالمجالات التي تم تشخيصها، وفقاً لمنطق الترابط والتكامل بينها، بحثاً على تحقيق الاندماج بين المجالات.

تمكن فريق العمل من تحديد أربعة محاور استراتيجية لتنمية جمنة وهي على التوالي:

المحور1: منطقة دامية لجميع الفئات ومثمّة لطاقاتها

المحور2: منطقة تستثمر في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية

المحور3: منطقة متأقلمة مع التحولات البيئية وحريصة على جودة حياة المواطن

المحور4: منطقة تحسن الاستغلال والتصرف في مجالها الترابي

تنظيم الرهانات حسب محاور استراتيجية التنمية

الرهانات	الرهانات العامة
<ul style="list-style-type: none"> - الاستثمار في الطاقات العلمية المعطلة في دعم العملية التربوية - تحفيز أصحاب الشهادات العليا على الانتصاب للحساب الخاص - خلق مواطن شغل في تميم مخلفات الواحة والصناعات التقليدية - تحسين الدخل الفردي من خلال تحسين التكوين الفلاحي - اشراك المرأة في الشأن العام من خلال العمل الجمعياتي 	<p>المحور1: منطقة دامجة لجميع الفئات ومثممة لطاقاتها</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحويل منتوجات التمور - تنويع منتوجات الواحة - تنظيم مسالك التوزيع - ترشيد استعمال المبيدات والتشجيع على الفلاحة البيولوجية - تطوير قطاع السياحة والترفيه 	<p>المحور2: منطقة تستثمر في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - استغلال الطاقات المتجددة - تميم مخلفات النخيل - خلق مسالك ايكولوجية - تأطير وتكوين الجمعيات - تميم الفضلات المختلفة 	<p>المحور3: منطقة متأقلمة مع التحولات البيئية وحريصة على جودة حياة المواطن</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان تهينة التقسيمات البلدية - التحكم في التوسعات العمرانية المستقبلية - الحد من نسبة الفقر من خلال تفعيل قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني - تسوية التوسعات العشوائية - توفير فضاءات ترفيهية باستغلال الفضاءات العمومية 	<p>المحور4: منطقة تحسن الاستغلال والتصرف في مجالها الترابي</p>

3.7- الرؤية

تمت صياغة الرؤية بعد عمل تشاركي قام به فريق العمل وتشاور في محتواه ومقاصده ودقق معانيه بحثا على صيغة ذات معنى واضح، سهلة الفهم والحفظ ومؤثرة. ساعد تحديد محاور الخطة في توضيح المقاصد الرئيسية للرؤية.

الرؤية

بلدية دامجة ومثممة لكل الفئات والموارد
والقيمة المضافة في كل المجالات

القلب النابض لواحات نفاوارة

8- التخطيط الاستراتيجي

يمكّن المخطط الاستراتيجي من ترجمة الأهداف المحددة إلى برامج وإجراءات ومشاريع وأنشطة تسمح بتنفيذ استراتيجية التنمية المحلية لجمنة وتحقيق النتائج المتوقعة.

ينبني المخطط الاستراتيجي على البيانات التالية:

- توزيع المشاريع والبرامج واستعمال الموارد حسب الآجال الزمنية لتنفيذ المخطط الاستراتيجي المحلي
- تحديد المتدخلين وإبراز مجال التعاون بينهم
- تحديد أطر التخطيط مع الحرص على التكامل بين المخططات القطاعية والمخطط الاستراتيجي المحلي
- تقدير لتكاليف المشاريع وبيان مصادر التمويل

«المخطط الاستراتيجي جمنة 2030»

1.8 المحور 1: منطقة دامجة لجميع الفئات ومثممة لطاقتها

الهدف	المشروع	المدى		المتدخلون	إطار التنفيذ	الكلفة أ.د.
		القصير	المتوسط			
1- استثمار الطاقات العلمية المعطلة في دعم العملية التربوية	إحداث مدارس خاصة ونموذجية		X	البلدية + مراكز التكوين + الإدارات الجهوية + المجتمع المدني + الخواص	الشراكة المحلية	1000
	إحداث روضة بلدية نموذجية	X		البلدية	المخطط البلدي	500
	ورشات في التنمية البشرية موجهة للأطفال والشباب + الأولياء	X		البلدية + الجمعيات	الشراكة المحلية	20
2- تحفيز أصحاب الشهادات العليا للانتصاب للحساب الخاص	إحداث مقاسم فلاحية		X	البلدية + وزارة الفلاحة	لتنمية المندمجة	1000
	دورات تكوينية خاصة ببعث المشاريع	X		البلدية + المنظمات + وزارة التشغيل	المخطط البلدي	20
	إحداث منطقة حرفية	X		البلدية + وزارة الصناعة	التنمية المندمجة	1000
3- خلق مواطن شغل وتثمين مخلفات الواحة والصناعات التقليدية	إحداث قرية حرفية خاصة بالصناعات التقليدية	X		البلدية + وزارة السياحة	لتنمية المندمجة	500
	توسعة المنطقة الصناعية وتهيئتها	X		البلدية	لتنمية المندمجة	1000
	تركيز معرض قار لمنتجات الواحة والصناعات التقليدية		X	البلدية + وزارة التجارة + وزارة السياحة	المخطط البلدي	500

2.8- الحور 2: منطقة تستثمر في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية

الهدف	المشروع	المدى										المتدخلون	إطار التنفيذ	الكلفة أ.د.
		المتوسط					القصير							
تحويل منتجات التمور	تكوين في الصناعات التحويلية (الخل + الرب...)										X	البلدية + الجمعيات + المتدخلين العموميين	المخطط البلدي	20
	بعث مؤسسات خاصة بتسويق التمور						X					الفلاحين + القطاع الخاص	المخطط البلدي	20
تنويع منتجات الواحة	إحداث منبت للأشجار										X	البلدية + مندوبية الفلاحة + معهد المناطق الفاحلة	المخطط البلدي	200
	الزراعة البيولوجية										X	القطاع الخاص + مندوبية الفلاحة	القطاع الخاص	-
	إنتاج الباكورات										X	البلدية + مندوبية الفلاحة + الفلاحين	القطاع الخاص	-
	زراعة الأعلاف									X		الفلاحين + مندوبية الفلاحة	القطاع الخاص	-
تنظيم مسالك التوزيع	إحداث منصة افتراضية للتصدير										X	البلدية + وزارة التجارة	التممية المندمجة	500
	إحداث وحدة إنتاج (سوق جملة للتمور)										X	البلدية + وزارتي الفلاحة والتجارة	البرامج الوطنية	1000

الهدف	المشروع	المدى										المتدخلون	إطار التنفيذ	الكلفة أ.د.			
		المتوسط					القصير										
ترشيد استعمال المبيدات والتشجيع على الفلاحة البيولوجية	استعمال التكنولوجيات العصرية							X							100	اتفاقية الشراكة	البلدية +EAIS+ IRA +CILG
	تكوين في ميدان الفلاحة البيولوجية							X							20	المخطط البلدي	البلديات + الجمعيات + مراكز التكوين الفلاحي
تطوير قطاع السياحة والترفيه	إحداث مسلك سياحي							X							100	المخطط البلدي	البلدية + وزارة السياحة + القطاع الخاص
	إحداث دور ضيافة							X							2000	الشراكة بين القطاع العام والخاص	البلدية + أملاك الدولة + القطاع الخاص + الجمعيات
	إحداث محلات خاصة بالصناعات التقليدية							X							100	المخطط البلدي	البلدية + وزارة السياحة + القطاع الخاص

3.8- المحور3: منطقة متأقلمة مع التحولات البيئية وحريصة على جودة حياة المواطن

الهدف	المشروع	المدى		المتدخلون	إطار التنفيذ	الكلفة أ.د.
		المتوسط	القصير			
استغلال الطاقات المتجددة	إحداث وحدة للطاقة الشمسية خاصة بالتنوير العمومي	X		البلدية + وكالة التحكم في الطاقة + STEG	المخطط الخماسي الجهوي	1000
	إحداث وحدة لإنتاج الطاقة بواسطة الرياح	X		البلدية + القطاع الخاص	الشراكة بين القطاعين الخاص والعام	1000
	تركيز وحدات للطاقة الشمسية بالمباني الإدارية والسكنية		X	البلدية + المتساكنين + وكالة التحكم في الطاقة + STEG	الشراكة بين القطاعين الخاص والعام	500
تثمين مخلفات النخيل	تحويل مخلفات النخيل إلى أعلاف وأسمدة طبيعية		X	البلدية + القطاع الخاص	الشراكة بين القطاعين العام والخاص	1000
	صناعة الأبواب والنوافذ الخشبية	X		القطاع الخاص	المخطط البلدي	1000
تأطير وتكوين الجمعيات البيئية	تكوين في إطار التشجيع على تثمين مخلفات النخيل		X	البلدية + الجمعيات	المخطط البلدي	20
	حلقات وورشات تكوين في مجال البيئة		X	البلدية + الجمعيات	المخطط البلدي	20
	التكوين في مجال تثمين النفايات		X	البلدية + الجمعيات + مراكز التكوين	المخطط البلدي	20
	التكوين في مجال استغلال المياه المستعملة في زراعة الأعلاف		X	البلدية + الجمعيات + مراكز التكوين	المخطط البلدي	20

4.8- الحور 4: منطقة تحسن الاستغلال والتصرف في مجالها الترابي

الهدف	المشروع	المدى										المتدخلون	إطار التنفيذ	الكلفة أ.د.		
		المتوسط					القصير									
ضمان تهيئة التقسيمات البلدية	تهيئة تقسيم الأمل 1+2						X							البلدية + وكالة التحكم في الطاقة + STEG	المخطط الخماسي الجهوي	6000
	تهيئة تقسيم النور						X							البلدية + وكالة التحكم في الطاقة + STEG	المخطط الخماسي الجهوي	5000
	تهيئة تقسيم الياسمين 1+2			X										البلدية + وكالة التحكم في الطاقة + STEG	المخطط الخماسي الجهوي	5000
	تهيئة حي النسيم							X						البلدية + وكالة التحكم في الطاقة + STEG	المخطط الخماسي الجهوي	5000
التحكم في التوسعات العمرانية المستقبلية	تسجيل العقارات البلدية											X	البلدية	المخطط البلدي	100	
	تنمية المخزون العقاري البلدي											X	البلدية + مجلس التصرف + أملاك الدولة	المخطط البلدي	100	
	مراجعة مثال التهيئة العمرانية											X	البلدية	المخطط البلدي	50	
الحد من نسبة الفقر من خلال تفعيل قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني	التعريف بالقانون من خلال التكوين والندوات والورشات											X	البلدية + CILG + المنظمات والجمعيات	اتفاقية الشراكة	20	
	بناء محلات وتخصيصها لأصحاب المشاريع ضمن قانون إج. ت						X						البلدية + المجلس الجهوي	التنمية المندمجة	300	
تسوية التوسعات الفلاحية	تسجيل العقارات الفلاحية						X						مجلس التصرف + أملاك الدولة + الفلاحين	البرامج الوطنية للمسح الإجباري	-	

الهدف	المشروع	المدى										المتدخلون	إطار التنفيذ	الكلفة أ.د.	
		المتوسط					القصير								
توفير فضاءات ترفيهية باستغلال الفضاءات العمومية	إحداث قاعة رياضة + فضاء للمرأة											X	CILG + البلدية	اتفاقية الشراكة	350
	تهيئة ساحة فلسطين وساحة العين											X	البلدية + وزارة الشؤون المحلية	PNPE	250
	تهيئة ساحة العين القديمة									X			البلدية	المخطط البلدي	200
	تهيئة الساحات العمومية واستغلالها								X				البلدية + القطاع الخاص	المخطط البلدي	600
	إحداث قاعة رياضية متعددة الاختصاصات									X			البلدية + وزارة الشباب والرياضة	المخطط الخماسي الجهوي	2000
	إحداث فضاء للرمية										X		البلدية + وزارة الشباب والرياضة	المخطط الخماسي الجهوي	1000
	بناء مدارج بالملاعب البلدي										X		البلدية + وزارة الشباب والرياضة + المجلس الجهوي	التنمية المندمجة	1000

9- القيادة ومتابعة التنفيذ

إن استراتيجية التنمية المحلية هي مسار متواصل لا يمكن اختزاله في إعداد المخطط الاستراتيجي بل يجب العمل على تنزيله على أرض الواقع. يتطلب تفعيل المخطط الاستراتيجي وضع وتنظيم هيكل يشرف على القيادة التشاركية للمشروع يتولى مهام المتابعة والتقييم والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

أثبتت عديد التجارب أنه لا توجد حلول جاهزة لقيادة استراتيجيات التنمية المحلية. تختلف الوضعيات حسب إمكانيات وموارد الجماعة المحلية وشركائها في التنمية.

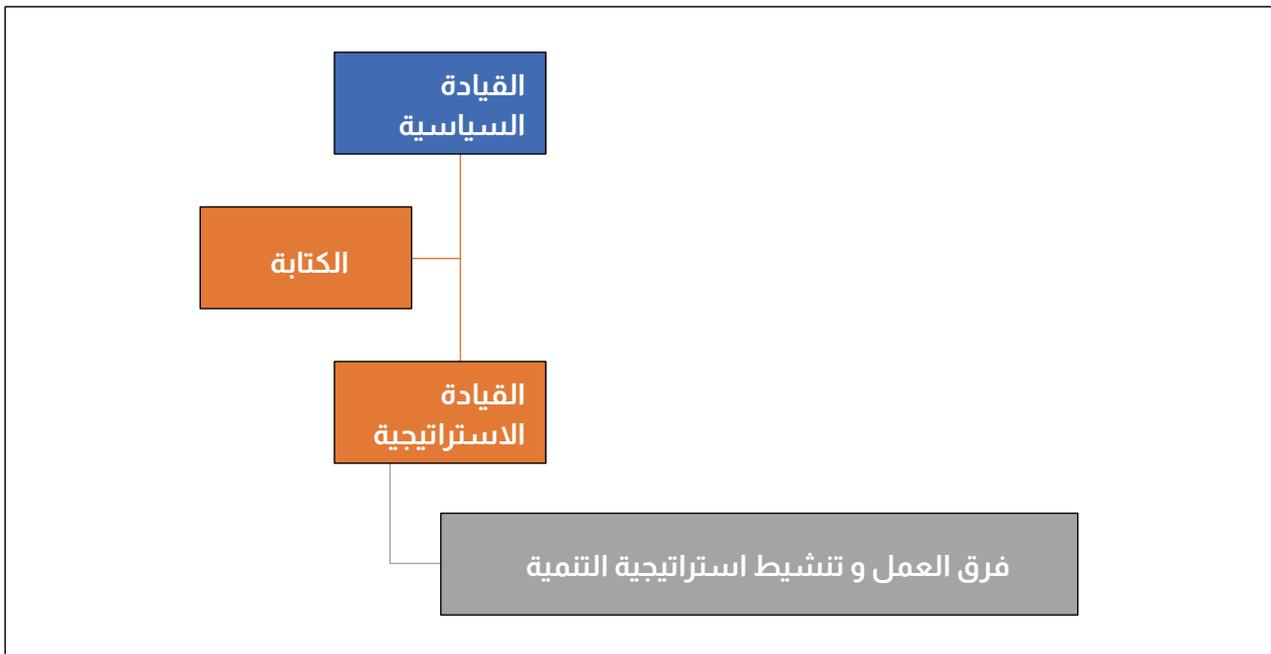
في حالة بلدية جمنة، لا يمكن أحداث هيكل يعنى بمتابعة وتقييم ومرافقة تنفيذ المخطط الاستراتيجي نظرا لمحدودية الموارد البشرية والمالية. لذا وجب الاعتماد على انخراط كل الفاعلين في المشروع وتوظيف إمكانياتهم في وضع هيكل تنظيمي لقيادة تشاركية يتماشى مع الخصوصيات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يأخذ الهيكل التنظيمي لقيادة الخطة الاستراتيجية في الاعتبار الأبعاد الثلاثة لاستراتيجية التنمية المحلية: البعد السياسي، والبعد الاستراتيجي والبعد العملي. تحدد هذه المستويات الثلاثة تركيبة هيكل القيادة.

المستوى السياسي: القرارات المتعلقة باتفاقيات الشراكة والتعاون، والتنسيق مع السلطات الجهوية والوطنية، وتعديلات الاستراتيجية، والخلافات الجوهرية.

المستوى الاستراتيجي: القرار المتعلق بتحقيق الأهداف وسير المشروع.

المستوى العملي: الاعمال المتعلقة بمتابعة ومرافقة تنفيذ المخطط الاستراتيجي.



1.9- مهام واعمال الهيكل التنظيمي للقيادة

بعد تحديد مكونات الهيكل التنظيمي لقيادة المخطط الاستراتيجي تم إعداد بطاقات وصفية للجان الثلاثة تحتوي وتحدد بأكثر قدر من الدقة:

- مهام ومسؤوليات كل لجنة

- تركيبة كل لجنة

- الخطة التنظيمية لعمل كل لجنة

ونظرا لخصوصيات العلاقة المتميزة بين البلدية ومنظمات المجتمع المدني من جهة وانخراط العديد من المنظمات المحلية في العمل التنموي، ارتأى فريق العمل دمج اللجنة الاستراتيجية صلب اللجنة الفنية وتكليف رؤساء اللجان البلدية المنتخبة بتنشيط وتنظيم اعمال اللجنة الفنية.

لجنة القيادة السياسية	
التركيبة	رئيس البلدية: رئيس اللجنة عضو مجلس نواب الشعب عن الجهة رؤساء المنظمات المهنية والجمعيات الناشطة في مجال التنمية ممثل عن السلط الجهوية
المهام	الإشراف على إعداد وتنفيذ استراتيجية التنمية التنسيق مع السلطة الجهوية
الاعمال	- المصادقة على استراتيجية التنمية المحلية - المصادقة على مراجعة او تعديل استراتيجية التنمية - التنسيق مع السلطة الجهوية والمركزية - التنسيق بين المتدخلين على المستوى المحلي - حل الخلافات الجوهرية التي تعيق تنفيذ المخطط الاستراتيجي - البحث على مصادر تمويل المخطط الاستراتيجي - المصادقة على برامج عمل اللجان الفنية - وضع خطة تواصل مع المصالح المعنية بالتنمية المحلية
طريقة العمل	اجتماعات دورية كل 6 أشهر بحضور ما لا يقل عن ثلثي أعضائه اجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة تتولى الكتابة العامة للبلدية مهام كتابة اللجنة السياسية

اللجنة الفنية	
التركيبة	رؤساء اللجان البلدية القسم الفني للبلدية الأقسام الفنية للمصالح الجهوية المجتمع المدني والمنظمات المهنية
المهام	المتابعة والتنسيق الفني للمخطط الاستراتيجي
الاعمال	- متابعة وإعداد ملفات المشاريع - التنسيق الفني بين المتدخلين - إعداد مشاريع اتفاقيات الشراكة والتعاون بين المتدخلين - متابعة تقدم إنجاز المشاريع - إعداد تقارير دورية ورفعها الى اللجنة السياسية - تنظيم ورشات عمل وملتقيات حول مسار التنمية المحلية
طريقة العمل	ورشات مفتوحة بإشراف رؤساء اللجان البلدية فرق عمل تشاركية برنامج عمل محين كل ثلاثة أشهر تحت اشراف لجنة استراتيجية تتركب من أعضاء اللجان البلدية المنتخبة

2.9- وسائل وأدوات القيادة

هناك العديد من الأدوات التي يمكن استخدامها في مختلف مكونات الهيكل التنظيمي للقيادة، تيسر أعمال اللجان وتساعد في اتخاذ القرار. من بين هذه الأدوات، نجد في الصف الاول البطاقات الوصفية للمشاريع ولوحات القيادة السياسية والفنية.

لوحات القيادة

تمكن لوحات القيادة، من خلال مؤشرات مركبة من متابعة تنفيذ الاستراتيجية لغرض اتخاذ القرارات الجوهرية. يجب أن تكون لوحات القيادة عملية ومرتبطة بأهداف المخطط الاستراتيجي ومتكيفة مع تعقيداته.

القيادة السياسية

على مستوى القيادة السياسية، فإن الهدف الرئيسي هو ضمان تكامل برامج وإجراءات استراتيجية التنمية المحلية لجمنة مع المخططات الجهوية والقطاعية. ستركز قرارات لجنة القيادة السياسية على التعاون بين الفاعلين المحليين والتنسيق مع المصالح الجهوية والوطنية.

وبالتالي سيكون المؤشر هو عدد المشاريع المدرجة في أطر التخطيط ذات الصلة وهي:

- المخطط الجهوي والوطني

- المخططات القطاعية

- برامج التعاون بين الفاعلين المحليين

- برامج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

وستكون المتابعة سداسية، بالتزامن مع مواعيد انعقاد الاجتماعات العادية للجنة القيادة السياسية.

يتم قياس المؤشر اعتمادا على:

- عدد المشاريع حسب المخطط الاستراتيجي

- عدد المشاريع المدرجة بالفعل في أطر التخطيط

نموذج للوحة قيادة سياسية

المحور	إطار التنفيذ		السداسي 1		السداسي 2	
	العدد المستهدف	العدد المنجز	العدد المستهدف	العدد المنجز	العدد المستهدف	العدد المنجز
المحور 1						
المحور 2						

القيادة الاستراتيجية

تركز القيادة الاستراتيجية على المشاريع المدرجة في أطر التخطيط ذات الصلة وتهتم بشكل خاص بالتقدم في تنفيذ المشاريع. ستكون المتابعة ثلاثية حسب المشروع وتتعلق بمؤشر الوضعية.

يتم قياس هذا المؤشر باستعمال المعايير التالية مع الإشارة إلى الآجال المحددة:

- مشروع قيد الدراسة
- مشروع في التنفيذ
- مشروع منجز
- مشروع في طور الاستغلال

نموذج للوحة قيادة استراتيجية

المشروع	الثلاثي 1		الثلاثي 2	
	قيد الدراسة	في التنفيذ	منجز	في طور الاستغلال
المشروع 1				
المشروع 2				

البطاقة الوصفية للمشروع

البطاقة الوصفية للمشروع هي أداة أساسية للدراسة التفصيلية لجدوى المشاريع والبرامج من خلال تقسيمهم إلى مراحل وتحديد استراتيجيات التنسيق والتعاون بين الاطراف الفاعلة في الأطوار المختلفة لتنفيذها. كما أنها أداة تواصل حول استراتيجية التنمية وتحفيز الفاعلين.

تتضمن البطاقة الوصفية للمشروع:

- مبرر المشروع بالنظر إلى الوضع القائم وتطورات
- وصف مفصل للمشروع ومكوناته وأهدافه وتحديد المتدخلين في تنفيذه
- استراتيجية تنفيذ المشروع ومدى تناسقه مع المشاريع الاخرى للاستراتيجية، بالإضافة إلى مؤشرات مراقبة وتقييم المشروع
- تقدير لتكلفة المشروع وبيان مصادر التمويل

المشروع:	المحور:																					
السياق العام للمشروع																						
منطقة التدخل	الحي - المحلة - الطريق - المنطقة ...																					
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	معطيات تتعلق بالمنطقة والسكان والقطاعات المستهدفة بالمشروع																					
توقعات تطور الوضع القائم																						
مبررات المشروع	- الإشكاليات الحالية - توقعات تطور الوضع القائم - الاحتياجات المستهدفة - المخاطر المحتملة إذا لم يتحقق المشروع																					
المشروع تفاصيل																						
صاحب المشروع	البلدية - الوزارة - شراكة مع بلدية مجاورة - شراكة مع القطاع الخاص ...																					
تقديم عام للمشروع	وصف مبسط للمشروع (الموقع والاحتياجات والمكونات)																					
المكونات الرئيسية للمشروع	اعمال تحضيرية: دراسات - ملفات الصفقات - هيكل الاشراف مكونات مادية: بنايات - شبكات تدعيم القدرات: الكوادر - المستفيدين - منظمات المجتمع المدني																					
منطقة التدخل	الحي - المحلة - الطريق - المنطقة ...																					
اهداف المشروع	بيان محدد للنواتج المرغوبة للمشروع؛ يستهدف احداث تأثير وقابل للقياس																					
التكامل مع مشروعات جارية																						
التكامل مع مشروعات اخرى مبرمجة																						
تنفيذ المشروع																						
استراتيجية التنفيذ (المراحل - الطريقة)	بيان محدد للنواتج المرغوبة للمشروع؛ يستهدف احداث تأثير وقابل للقياس																					
الجدول الزمني لتنفيذ المشروع	<table border="1"> <thead> <tr> <th>المكون</th> <th>السنة 1</th> <th>السنة 2</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td></td><td></td><td></td></tr> <tr><td></td><td></td><td></td></tr> <tr><td></td><td></td><td></td></tr> <tr><td></td><td></td><td></td></tr> <tr><td></td><td></td><td></td></tr> <tr><td></td><td></td><td></td></tr> </tbody> </table>	المكون	السنة 1	السنة 2																		
المكون	السنة 1	السنة 2																				
المتدخلين الرئيسيين	في التنفيذ او التمويل او الادارة																					
دراسات الجدوى	بالنسبة للمشروعات المعقدة																					
مؤشرات المتابعة والتقييم	عناصر تمكن من مقارنة تأثير المشروع بالأهداف																					
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع																						
التكلفة																						
مصدر التمويل																						

IDEMA•

INITIATIVE POUR UNE DÉCENTRALISATION
EFFICIENTE ET DES MUNICIPALITÉS ATTRACTIVES

Immeuble IRIS, 3ème étage rue du Lac Malären, Tunis, Tunisie
Tel : +216 71 860 245 / +216 71 860 243 / Fax : +216 71 860 242
Email : cilg@cilg-international.org - Site web : www.cilg-international.org